



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير الاستقرار المالي 2024



جدول المحتويات

04	كلمة المحافظ
07	الموجز التنفيذي
09	الجزء الأول: البيئة المالية الكلية
09	1.1 التطورات المالية الكلية
18	2.1 أسواق الأصول
21	3.1 أسواق رأس المال
24	الجزء الثاني: تقييم القطاع المصرفي
24	1.2 تقييم القطاع المصرفي
33	2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط
42	الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير البنكية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات
42	1.3 المؤسسات المالية غير البنكية



وثقة مجالات حيوية عززت مسيرة الاستقرار المالي المحلي في عام 2024، وتمثلت بشكل أساسي في السياسات والإجراءات، حيث واصل مجلس الاستقرار المالي من خلال اجتماعاته في عام 2024 تقييم المخاطر الناشئة وتنسيق استجابة السياسات، استناداً إلى أهدافه الأساسية المتعلقة بتعزيز وحماية الاستقرار المالي على مستوى الدولة، وتحديد المخاطر النظامية، وتيسير وتسهيل التعاون بين السلطات الرقابية المالية والسلطات الأخرى.

كما اتخذ المصرف المركزي تدابير استباقية للحد من النمو المفرط المدفوع بالائتمان، مع توفير إطار وقائي فعال لمواجهة أي تباطؤ اقتصادي محتمل وتأثيراته على الاستقرار المالي من خلال استحداث مصدات للتقلبات الدورية لرأس المال، مع تعزيز مبادرات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الإشرافية للكشف المبكر عن التهديدات الناشئة، ضمن برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، بهدف تقوية نهج احترازي وتعاوني قائم على إدارة المخاطر، وبناء نظام مالي قوي وفعال في الدولة.

وأكدت نتائج الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط، الذي أجراه المصرف المركزي في عام 2024 أنّ النظام المصرفي في دولة الإمارات قادر على تحلّل سيناريوهات افتراضية بحدوث ركود عالمي ناجم عن توترات جيوسياسية، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط تضخمية متواصلة، بالإضافة إلى قدرته على المحافظة على معايير الملاءة والسيولة، والاستمرار في تقديم الائتمان، بما يدعم اقتصاد دولة الإمارات. وفي إطار مواجهة التهديدات الناجمة عن التغيّر المناخي، ركّز المصرف المركزي على تعزيز استجابة النظام المالي للمخاطر المتعلقة بالمناخ من خلال دمج تقييمات هذه المخاطر في إطار الاستقرار المالي.

وفي مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ونتيجة التوسع المتزايد في الوصول الافتراضية في أسواق رأس المال، عمل المصرف المركزي على نحو فعال بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية لتقوية الإطار الرقابي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ما يعكس التزام دولة الإمارات الراسخ بأفضل الممارسات العالمية في مكافحة الجرائم المالية، خاصة بعد خروجها في شهر فبراير 2024 من قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعزّزة لمجموعة العمل المالي (فاتف).

وحقق المصرف المركزي أداة متميزاً ومتقدماً في رحلته نحو التحوّل الرقمي، وحرصه على تقديم حلول مالية رقمية مبتكرة في مجالات الدفع. وتجلّى هذا في التقدم المُحرز في تنفيذ مبادرات البنية التحتية المالية للدولة، وتحديدًا فيما يتعلق بتطوير مشاريع الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع، حيث أطلق المصرف المركزي المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع "جيّون"، فيما لقيت منصة الدفع الفوري "آني" إقبالاً واسعاً في عام 2024، إلى جانب التطور الملموس في مسار إطلاق العملة الرقمية للمصرف المركزي " الدرهم الرقمي"، والعملية الرقمية المتعددة للبنوك المركزية "الجسر"، بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، ما يعزّز كفاءة النظام المالي في الدولة ومرونته في المديين المنظور والبعيد.

أخيراً، ورغم تسارع وتيرة التغيير، وتزايد التحديات والمخاطر العالمية، تظل آفاق الاقتصاد الكلي والنظام المالي لدولة الإمارات واعدة. ويواصل المصرف المركزي، من خلال مبادراته الاستشارية والاحترازية، التقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية القيادة الرشيدة، والخطط التنموية للدولة، وأهدافه الاستراتيجية عبر تطوير الإطار الرقابي والإشرافي للنظام المالي لضمان المرونة المستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، ودفع زخم النمو والازدهار في دولة الإمارات.



كلمة معالي خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أظهر النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2024 أداةً قويّةً، وسياسات حكيمة، وقدرة استثنائية على التكيف والاستقرار في مواجهة المخاطر المتزايدة للاستقرار المالي العالمي، نتيجة الأوضاع الجيوسياسية، والمستويات العالية من حالة عدم اليقين الاقتصادي والتجاري، وتشديد السياسات المالية والنقدية، والمخاطر المتعلقة بالمناخ. إن صلبة ومرونة نظامنا المالي هي نتاج مباشر للمقومات القوية لاقتصاد الإمارات، والتدابير الاحترازية، والإدارة الفعالة للمخاطر، فضلاً عن السياسات والإجراءات الاستباقية للمصرف المركزي لمواجهة هذه المتغيرات، إلى جانب التعاون البنّاء مع الشركاء المحليين والدوليين.

ورغم تنامي التحديات الاقتصادية العالمية، وتصاعد وتيرة المخاطر بسبب ارتفاع مستويات الدين العالمي، والتقدم التكنولوجي المتسارع، حافظت دولة الإمارات على أوضاع اقتصادية ومالية قوية طوال عام 2024. ويعود ذلك إلى النمو المستدام للنتائج المحلي الإجمالي، والفقر بنحو 4%، ومثانة ومرونة النظام المصرفي، والمصدات القوية لحماية رأس المال والسيولة لتتجاوز المتطلبات الرقابية بشكل كبير، بالإضافة إلى استمرار زخم نمو الائتمان، وتحسن مؤشرات جودة الوصول، واستمرار الربحية. وتظل التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات إيجابية، حيث يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.4% في عام 2025، وأن يرتفع إلى 5.4% في عام 2026.

الموجز التنفيذي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي لعام 2024، والذي يتضمن تقييماً شاملاً للنظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل استمرار التحديات العالمية والمحلية. ويتناول التقرير التوجهات الاقتصادية الكلية، وأوضاع الأسواق المالية، وأداء القطاعات المختلفة، والتطورات الرقابية، مع التركيز على المرونة والمخاطر الناشئة.

وشهد عام 2024 ارتفاعاً في مخاطر الاستقرار المالي عالمياً مقارنةً بالعام السابق، نتيجة للتطورات الجيوسياسية، واستمرار الضغوط التي يفرضها التضخم، وتقلبات الأسواق باستمرار. وعلى الرغم من هذه التحديات العالمية، ظلت مخاطر الاستقرار المالي المحلي في دولة الإمارات تحت السيطرة، ودون تغيير يُذكر مقارنةً بعام 2023، وذلك بفضل الأسس الاقتصادية المتينة، والرقابة الاحترازية، والإدارة الفعالة للمخاطر.

وحافظ القطاع المصرفي في دولة الإمارات على صلابته، مدعوماً بمصداقية قوية لحماية رأس المال والسيولة تتجاوز المتطلبات الرقابية بكثير، إلى جانب تحسن جودة الأصول واستمرار الربحية. وقد أسهم الإقراض المتوازن ونمو الودائع القوي في تعزيز استقرار مصادر التمويل، في حين عكست المؤشرات الرئيسية درجة عالية من الكفاءة التشغيلية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر.

كما أكدت البعثات الشاملة للقدرة على تحفل الضغط في عام 2024 قدرة البنوك في دولة الإمارات على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية الشديدة، والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية حتى في ظل السيناريوهات الافتراضية السلبية. وأظهرت نتائج هذه السيناريوهات السلبية أنّ البنوك ستواصل الحفاظ على مستويات من رأس المال والسيولة تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية، مما يُبرز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر العالمية.

ومن ناحية أخرى، واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات توسعه، مدفوعاً بنمو الأقساط المكتتبه وتحسن الربحية، والملاءة المالية، وأسهم القطاع في دعم جهود التعافي من فيضانات إبريل 2024 من خلال صرف المطالبات وتقديم المساعدات المالية للناسر والشركات المتضررة بدون تأخير.

وشهد عام 2024 تسارعاً في وتيرة التحول الرقمي، تمثل في ارتفاع معدلات اعتماد التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، والتكامل بين الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

وشكّلت مباشرة مجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات لعملياته إنجازاً هاماً في عام 2024، وذلك عقب إنشائه في عام 2023. وأسهم المجلس في تعزيز التنسيق بين الشركاء الرئيسيين المعنيين، وزيادة الرقابة على المخاطر النظامية، وتيسير استجابة السياسات للمخاطر الأنفقية في الوقت المناسب.

وخلال عام 2024، تم إجراء مزيد من التحسينات على الأطر الرقابية والإشرافية، من خلال استحداث أدوات احترازية كلية جديدة، وتشديد متطلبات الأمن السيبراني، وإحراز تقدّم في مجال التمويل المستدام، وتوسيع نطاق تقييم المخاطر المناخية. تتماشى هذه التدابير مع أفضل الممارسات العالمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بدولة الإمارات.

وتظلّ الاتفاق المستقبلية إيجابية للنظام المالي في دولة الإمارات، مدعومة بالأسس الاقتصادية المتينة، ومستويات الرسملة المرتفعة في القطاع المصرفي، والإدارة الاقتصادية الاحترازية. ومع ذلك، يظلّ توخي الحذر أمراً ضرورياً في ظلّ حالة عدم اليقين عالمياً، وتقلبات الأسواق، والمخاطر الجيوسياسية، والتغير المناخي، والتحديات السيبرانية.

وأخيراً، يجذد المصرف المركزي التزامه بمراقبة المخاطر على نحو استباقي، والابتكار الرقابي، والشفافية. كما سيواصل المصرف المركزي دعم مرونة النظام المالي، وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي رائد من خلال التعاون المستمر مع الشركاء المحليين والدوليين.

الجزء الأول: البيئة المالية الكلية

1.1 التطورات المالية الكلية

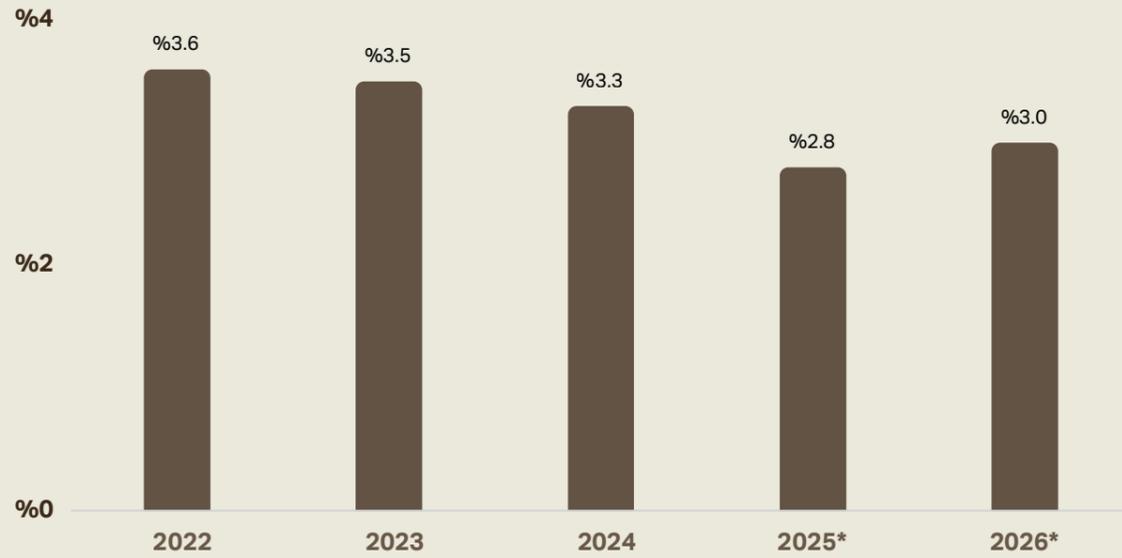
شهد اقتصاد دولة الإمارات نمواً قوياً في عام 2024، مدفوعاً بنشاط القطاع النفطي، وتوسع القطاعات الرئيسية مثل السياحة والتجارة. وقد أدت الصناعات غير النفطية دوراً محورياً في دعم جهود التنويع الاقتصادي، مع توقعات بمزيد من النمو خلال الأعوام القادمة. وعلى الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين عالمياً وتراجع أسعار النفط، إلا أنه من المتوقع أن يحافظ الأداء الاقتصادي على قوته في العامين 2025 و2026، مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، والتعديلات على إنتاج النفط في إطار اتفاقيات أوبك+.

1.1.1 الاقتصاد العالمي

في عام 2024، حافظ الاقتصاد العالمي على مرونته، حيث استمر تراجع معدلات التضخم، فيما حافظ النمو الاقتصادي على استقراره، على الرغم من استمرار التطورات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية. وقد شرعت معظم المصارف المركزية الكبرى، باستثناء بنك اليابان، في خفض أسعار الفائدة استجابة لانخفاض التضخم وتباطؤ وتيرة التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، أدت الانتخابات في بعض الدول إلى تغييرات في المشهد السياسي، مما أثر على السياسات الاقتصادية وتوجهات السوق. ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.3% في عام 2024، فيما تراجع معدل التضخم العالمي إلى نحو 5.7% تقريباً، أي بالقرب من المستويات المستهدفة في العديد من الاقتصادات. ويُعزى هذا التراجع إلى تصافي سلاسل الإمداد، وتباطؤ أسواق العمل، والتأثير المتأخر للسياسات النقدية، إضافةً إلى انخفاض أسعار السلع.

لا تزال هناك حالة من عدم اليقين تشوب الاتفاق الاقتصادية العالمية لعام 2025، مع توقعات بنمو معتدل نسبياً واستمرار التحديات القائمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 2.8% في عام 2025، و3.0% في عام 2026. ومع ذلك، لا تزال ثمة مخاطر قائمة، من بينها الاضطرابات التجارية، والصراعات الجيوسياسية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وهي عوامل قد تُقوّض الاستقرار الاقتصادي. كما أن ارتفاع مستويات الدين العام والخاص، وما يرتبط بها من تكاليف، قد يؤدي إلى فرض قيود على الإمكانيات المالية المتاحة، ويحدّ من القدرة على تنفيذ تدابير التحفيز والبرامج الاجتماعية.

الرسم البياني 1.1.1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



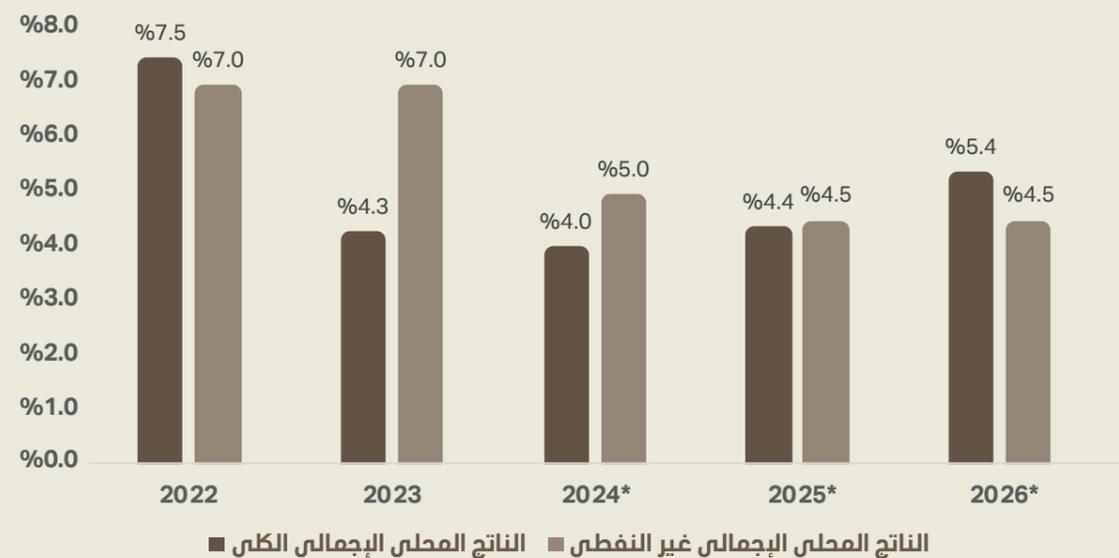
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2025.
ملاحظة: *توقعات

2.1.1 اقتصاد دولة الإمارات

أظهر اقتصاد دولة الإمارات مرونةً في عام 2024، حيث سجّل توسعاً بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع السنوي الثالث، متجاوزاً بشكل طفيف معدل النمو البالغ 3.9% المسجّل في الربع السنوي الثاني. ويُعزى هذا الزخم إلى ارتفاع في النشاط النفطي، الذي يشكّل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُقدّر المصرف المركزي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 بأكمله بنسبة 4.0%. أمّا القطاع غير النفطي، والذي يُعدّ محركاً رئيساً للتنوع الاقتصادي، فقد سجّل نمواً بنسبة 4.7% في الربع السنوي الثالث من عام 2024، ما يعكس نشاطاً قوياً في قطاعات التجارة، والتصنيع، والعمارة، رغم التباطؤ الطفيف الذي شهدته قطاعات البناء والنقل والخدمات المالية. ومع ذلك، تطلّ الاتفاق المستقبلية إيجابية، حيث يُتوقع أنّ يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4.5% في كلا العامين 2025 و2026، بما يتماشى مع استراتيجية التنوع الاقتصادي الشاملة لدولة الإمارات، ومن ضمنها مبادرات مثل مشروع 300 مليار¹ والاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031.²

ومن المتوقع أنّ يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي 4.4% في عام 2025، وأن يرتفع إلى 5.4% في عام 2026، ويُعزى ذلك أساساً إلى التعافي المتوقع في إنتاج النفط وفقاً لخطة أوبك+. كما أنّ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة ستسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية بشكل أكبر.

الرسم البياني 2.1.1: إجمالي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات (%)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2022-2023) والمصرف المركزي (2024-2026) * التقديرات والتوقعات

ظلّ التضخم في دولة الإمارات مستقرّاً ومعتدلاً في عام 2024، بمتوسط بلغ 1.7%، أي بارتفاع طفيف عن معدل 1.6% في العام السابق، وأقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7%. ويُعزى هذا الاستقرار بشكل رئيسي إلى انخفاض معدلات تضخم السلع القابلة للتداول، حيث بلغ معدل التضخم في أبوظبي 0.5%، وفي دبي 3.3% خلال العام. ويتوقع المصرف المركزي أن يبلغ معدل التضخم 1.9% في كل من عامي 2025 و2026. ويعود هذا الارتفاع الطفيف المتوقع مقارنةً بعام 2024 أساساً إلى تضخم السلع غير القابلة للتداول، ويقابله جزئياً انخفاض أسعار الطاقة والسلع في غير قطاع الطاقة.

3.1.1 تطورات أسواق رأس المال

انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في النصف الثاني من عام 2024، بعد أن خفّض المصرف المركزي سعر الأساس الخاص به من 5.4% في سبتمبر إلى 4.4% تماشياً مع مسار الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها من خلال أسعار الفائدة المرجعية قصيرة الأجل في دولة الإمارات.

وتقلّصت الفجوة بين سعر الأساس وأسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة خلال عام 2024. فقد كان متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (دنيا) أقل بمقدار 22 نقطة أساس من سعر الأساس في عام 2024، مقارنةً بـ 31 نقطة أساس في عام 2023. ويعكس استمرار هذا الفرق فائض السيولة الدائم في القطاع المصرفي، نتيجة ارتفاع أرصدة الاحتياطي لليلة واحدة لدى المصرف المركزي.

وتماشياً مع انخفاض أسعار الفائدة في نهاية عام 2024 والتوقعات باستمرار سياسة التيسير النقدي، تراجعت عوائد الاذونات النقدية في النصف الثاني من العام، وانخفض متوسط عائد الاذونات النقدية لئجل 28 يوماً من 5.65% في المزاد الأول في عام 2024 إلى 4.70% في المزاد الأخير. وتراوحت الفروقات في العائد في السوق الثانوية مقابل سندات الخزانة الأمريكية لتجال 1 و3 و6 أشهر بين 22 و31 نقطة أساس.

وقد رسّخت وزارة المالية دعمها لسوق الصكوك من خلال إصدار صكوك بقيمة 11.6 مليار درهم عبر مزادات صكوك الخزينة، بأجل استحقاق تتراوح بين مايو 2026 وسبتمبر 2029، وعوائد تتراوح بين 3.65% و4.77%. وشهدت هذه الإصدارات طلباً قوياً من المستثمرين، حيث تراوحت نسب التغطية بين 3.35 و8.92. وقد أدى هذا الطلب الكبير إلى فروقات ضئيلة في العائد مقارنةً بسندات الخزانة الأمريكية لتجال مماثلة، والتي تراوحت بين 0 و15 نقطة أساس فقط، وهو ما يعكس إقبالاً محلياً وعالمياً كبيراً على الأصول السيادية المقومة بالدرهم في دولة الإمارات.

وانخفضت تكلفة التأمين ضد مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية في كل من أبوظبي ودبي بشكل مطرد في عام 2024. فقد تقلّصت مبادلات مخاطر الائتمان السيادية في أبوظبي بنحو 5 نقاط أساس تقريباً بشكل متوسط، لتبقى قريبة من أدنى مستوياتها التاريخية. ويعكس هذا الانخفاض الاتفاق الاقتصادية المستقبلية الإيجابية لدولة الإمارات، مدعومةً بوضع مالي قوي ونشاط كبير لصناديق الثروات السيادية، على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية.

4.1.1 المخاطر المالية الكلية العالمية

واجه الاستقرار المالي العالمي تحديات كبيرة في عام 2024 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار التطورات الجيوسياسية، وزيادة تقلبات الأسواق. ونشأت مخاطر رئيسية بسبب ارتفاع مستويات الدين العالمي، والسياسات النقدية المتغيرة، والأحداث السياسية الكبرى، وحالات التصيد. وخلال النصف الثاني من عام 2025، ازدادت حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة الدولية، واحتمالية فرض تدابير معاكسة، مما شكّل تهديداً متصاعداً لاستقرار التجارة العالمية. علاوةً على ذلك، كانت وتيرة التعافي الاقتصادي في بعض الاقتصادات الكبرى أبطأ من المتوقع – متأثرةً بالنداء الضيف لقطاع العقارات والتحوّلات السكانية – مما شكّل خطراً على الدول المصدّرة للسلع الأساسية.

5.1.1 استدامة الدين المالي

أدى ارتفاع مستويات الدين العالمي، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والضغط السكاني إلى زيادة المخاوف بشأن الاستدامة المالية. وفي حين تراجع التضخم في بعض المناطق، لا تزال المصارف المركزية تتوخى الحذر في خفض أسعار الفائدة، ما يُبقي تكاليف الاقتراض مرتفعة.

وتبقى الأسواق الناشئة ذات الديون الكبيرة بالعملة الأجنبية أكثر عرضةً لتحديات رأس المال إلى الخارج وتراجع قيمة العملة، في حال استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أنّ استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يزيد من أعباء خدمة الدين، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط المالية وعدم الاستقرار المالي، وفقاً لصندوق النقد الدولي³ (انظر التحليل الوارد بشأن السندات السيادية).

6.1.1 التهديدات الناشئة

تنطوي الثورات التكنولوجية، بما في ذلك نظم التداول المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتهديدات الأمن السيبراني، على مخاطر نظامية. ورغم أنّ الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً لتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلا أنّه قد يؤدي إلى اختلال الأسواق (انظر المربع 2 لمزيد من المعلومات حول الذكاء الاصطناعي).

ولا تزال المخاطر المناخية تفرض تحديات مستمرة، إذ تهّد الظواهر المناخية الشديدة الأصول والنشاط الاقتصادي. كما أنّ التحوّل نحو اقتصادات منخفضة الكربون يفرض مخاطر مالية، من بينها الأصول العالقة، والخدمات الناتجة عن التقييم، وتغيّرات في نماذج العمل. وقد تترك هذه التحوّلات تأثيرات دائمة على التضخم، والناتج، وموازانات السياسة النقدية.

7.1.1 الأوضاع المالية الكلية لدولة الإمارات

حافظت دولة الإمارات على أوضاع مالية قوية طوال عام 2024، مدعومةً بقطاع مصرفي متين، وجهود متواصلة لتنويع الاقتصاد، ونمو في التركيبة السكانية. ومع استمرار التحوّلات الجذرية، قد تنشأ مخاطر دورية محتملة. كما أنّ التوقعات القائمة على الاستقرار، والتي تفيد باستمرار ارتفاع أسعار الأصول تشير إلى احتمالية تجاوز التقييمات للمستويات المستخدمة، مما قد يؤدي إلى تيسير شروط الائتمان بشكل مفرط.

¹ وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، "مشروع 300 مليار: الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة"، تم إطلاق هذه الاستراتيجية في عام 2021، وتهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول عام 2031.

² حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031"، تم الإعلان عنها في عام 2022، وتهدف هذه المبادرة إلى أن تصبح دولة الإمارات وجهة سياحية عالمية، من خلال رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم بحلول عام 2031.

³ صندوق النقد الدولي، 2024، "المخاطر المالية والاقتصادية لعالم يعاني من ارتفاع الديون وبطء النمو"،

https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/03/28/the-fiscal-and-financial-risks-of-a-high-debt-slow-growth-world

8.1.1 نمو الائتمان والدورة المالية

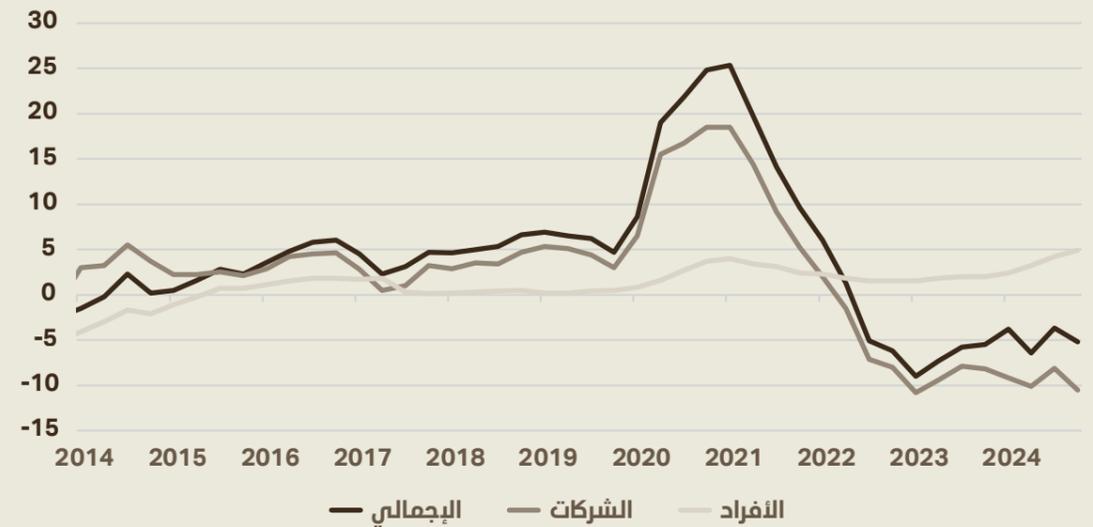
إنّ النمو القوي في الائتمان والارتفاع الحاد في أسعار الأصول – خصوصاً في قطاع العقارات – يشير تاريخياً إلى تزايد المخاطر النظامية. وخلال العامين الماضيين، ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص⁴ في دولة الإمارات بنسبة 13.8%، مدفوعاً بشكل رئيسي بنشاط الإقراض القوي من قبل البنوك.⁵

وكان نمو الائتمان الممنوح للأسر المحرك الرئيسي لهذا الاتجاه، إذ ارتفع بنسبة 30% خلال العامين الماضيين، وبنسبة 17% على أساس سنوي في الربع السنوي الرابع من عام 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى النمو القوي في القروض السكنية.⁶ الأمر الذي يؤدي لثارة مخاوف احترازية، حيث أن المرئيات حول الطفرات الائتمانية والتقييمات الصارخة قد تزيد من هشاشة السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التصححات السعرية المفاجئة.

وبفضل النمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي، ظلّ معدل ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفط مستقرّاً خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغت الفجوة الإجمالية بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي -5% في عام 2024. ومع ذلك، يُظهر التحليل القطاعي توجهات متباينة: يتجاوز الائتمان الممنوح للأسر المعدل المتوسط على المدى البعيد، بفجوة إيجابية قدرها 5%، بينما ينخفض الائتمان الممنوح للشركات بفجوة سلبية قدرها -10%.

ويقوم المصرف المركزي بمراقبة الدورات المالية باستخدام مؤشر مركب للدورة المالية، يجمع بين توجهات نمو الائتمان وحركة الأسعار الرئيسية للأصول. وفي عام 2024، سجّل مؤشر الدورة المالية توسعاً، ما يشير إلى دخول الاقتصاد مرحلةً توسعيةً من الدورة المالية. وترتبط مثل هذه التطورات عادةً بارتفاع المخاطر النظامية، الأمر الذي يستدعي تشديد الرقابة الاحترازية الكلية.

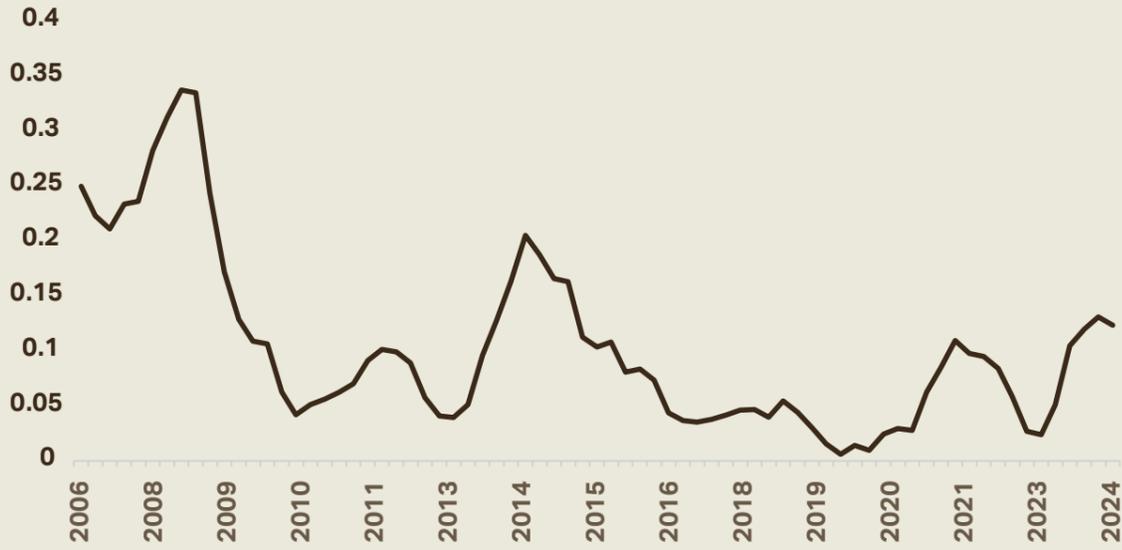
الرسم البياني 3.1.1: الفجوات بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)



المصدر: المصرف المركزي

⁴ يُعرّف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان المقترض من قبل القطاع الخاص المقيم بدولة الإمارات، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة، وباستثناء القطاع الحكومي.
⁵ يقدر المصرف المركزي أن 71% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عام 2024 مصدره البنوك بدولة الإمارات، في حين يأتي 12% من خلال إصدار السندات، و17% من الخارج عبر القروض المصنفة.
⁶ نمت قروض الإسكان بنسبة 33% خلال العامين الماضيين، وبأكثر من 20% على أساس سنوي في عام 2024.

الرسم البياني 4.1.1: مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات



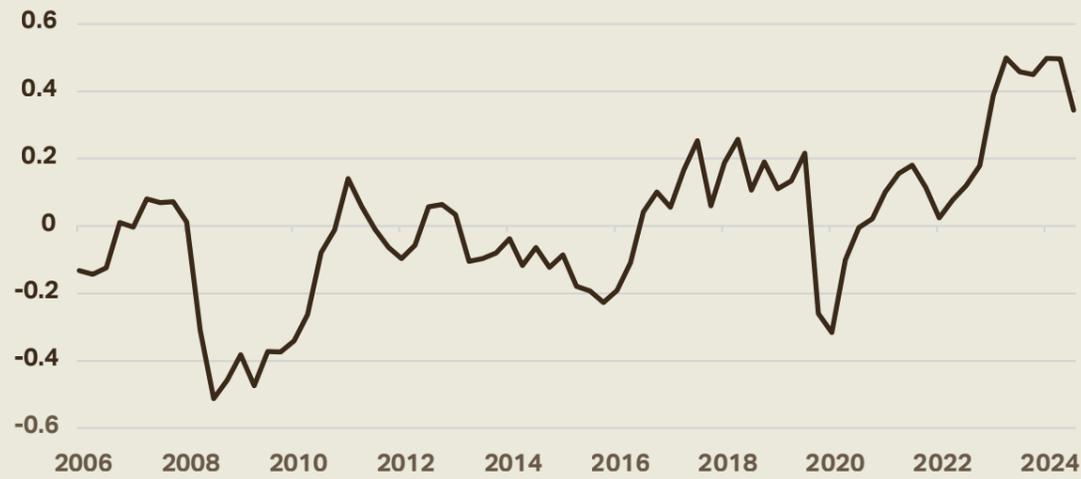
المصدر: المصرف المركزي. ملاحظة: يشير مؤشر الدورة المالية إلى مكانة وضع دولة الإمارات ضمن الدورة المالية المحلية؛ إذ تعكس القيم الأعلى للمؤشر دخول الاقتصاد مرحلةً توسعيةً من الدورة المالية. وعادةً ما تتراكم المخاطر النظامية الدورية خلال المرحلة التوسعية للدورة المالية.

9.1.1 مؤشر توجّه الاستقرار المالي وهيكل التمويل

يوفّر مؤشر توجّه الاستقرار المالي الصادر عن المصرف المركزي تقييماً شاملاً للأوضاع المالية الكلية، إذ يجمع مؤشرات متعددة تشمل سلامة الأوضاع المالية للبنوك في دولة الإمارات. وفي عام 2024، أظهر هذا المؤشر أوضاعاً قوية مدعومة بمستويات الرسمة والسيولة المرتفعة للبنوك في دولة الإمارات.

وظلّت نسبة الالتزامات غير الأساسية إلى الالتزامات الأساسية⁷ مستقرةً عند 21%، وهي أقل من المتوسط التاريخي البالغ 24%، مدعومةً بالنمو القوي في الودائع المقيمة. علاوةً على ذلك، يشير انخفاض نسبة الالتزامات غير الأساسية إلى المعروض النقدي (ن) عند 23% إلى أنّ النظام المصرفي يعتمد بشكل رئيسي على مصادر تمويل مستقرة قائمة على الودائع. ويزيد أساس التمويل القوي من قدرة القطاع على دعم نمو الائتمان في المستقبل. وفي الوقت نفسه، استمر التوجّه نحو الانخفاض لنسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك، حيث ظلّت دون 80% في عام 2024.

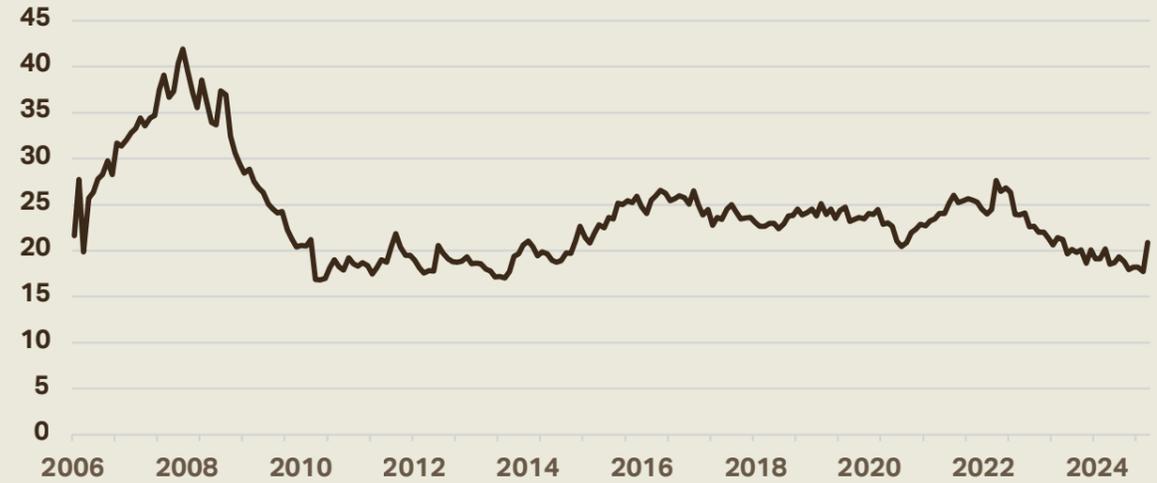
الرسم البياني 5.1.1: مؤشر توجّه الاستقرار المالي بدولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي. ملاحظة: تشير القيم الإيجابية لمؤشر اتجاه الاستقرار المالي إلى قطاع مصرفي أكثر متانةً مقارنةً، بنقاط الضعف المالية الكلية، وذلك استناداً إلى ترتيب منوي بسيط للقيم التاريخية.

⁷ تشير انخفاض قيمة هذه النسبة إلى هيكل تمويلي أكثر استقراراً للنظام المصرفي. ويصنّف المصرف المركزي الودائع الأساسية كودائع مقيمة من الحكومات، والشركات غير المالية والأسر، بينما يصنّف الخصوم الأخرى كخصوم ثانوية.

الرسم البياني 6.1.1: نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية (%)



المصدر: المصرف المركزي

10.1.1 استجابة السياسات

فيما يتعلق بتغيرات السياسات، استحدث المصرف المركزي مصداً للتقلبات الدورية لرأس المال (انظر المربع 1)، ويجري في الوقت ذاته مراجعة لادوات احترازية كلية أخرى لمعالجة كلاً من المخاطر الهيكلية والدورية على الاستقرار المالي. وتهدف هذه التدابير الاستباقية إلى الحد من النمو المفرط المدفوع بالائتمان، مع توفير غطاء وقائي فعال ضد أي تباطؤ اقتصادي محتمل وتأثيراته على الاستقرار المالي.

واصل مجلس الاستقرار المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أنشئ بموجب «المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2023»، أداءه اختصاصاته ومهام عمله خلال عام 2024. وقد عقد المجلس، برئاسة سمو رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، اجتماعين في عام 2024 لتقييم المخاطر الناشئة وتنسيق استجابات السياسات. ويستمر عمل المجلس مسترشداً بالأنهيات الرئيسية المنصوص عليها في القانون، والتي تشمل: تعزيز وحماية الاستقرار المالي على مستوى الدولة، وتحديد المخاطر النظامية، وتيسير وتسهيل التعاون بين السلطات الرقابية المالية والسلطات الأخرى.

مربع 1: استحداث مصد إيجابي للتقلبات الدورية لرأس المال في المرحلة الحيادية من الدورة المالية في دولة الإمارات

تهدف السياسات الاحترازية الكلية إلى الحد من المخاطر النظامية التي قد تترتب عليها تبعات سلبية خطيرة على النظام المالي وعلى خدماته وعلى الاقتصاد على نطاق أوسع. ويُعد مصد التقلبات الدورية لرأس المال من الأدوات الأساسية لتعزيز مرونة النظام المالي ككل. فمن خلال زيادة متطلبات رأس المال الرقابي عبر رفع نسبة مصد التقلبات الدورية، يضمن المصرف المركزي توافر رأس مال إضافي لمواجهة فترات التباطؤ الاقتصادي المحتملة. وخلال فترات الضغط، يمكن للمصرف المركزي إتاحة استخدام هذا المصد لزيادة قدرة البنوك على دعم الإقراض. وتسهم هذه التلية في الحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي، وتخفيف تأثير الصدمات، مع إمكانية تقليل مدة الالتزامات.

وقبل عام 2020، أبقى المصرف المركزي على نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال عند 0%، على غرار العديد من المصارف المركزية الأخرى. غير أنّ جائحة كوفيد-19 أكدت أهمية وجود مصدات جاهزة لرأس المال يمكن استخدامها خلال فترات الضغط. واستجابةً لذلك، اعتمدت عدة مصارف مركزية نهجاً استراتيجياً استباقياً من خلال استحداث مصد إيجابي للتقلبات الدورية لرأس المال في المرحلة الحيادية من الدورة المالية، بحيث يتم تحديد نسبة غير صفرية لهذا المصد خلال مرحلة «حيادية» من الدورة المالية، حينما تكون المخاطر النظامية الدورية معتدلة. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز مرونة النظام المالي عبر جميع مراحل الدورة المالية، ورفع قدرة السلطات الاحترازية الكلية على مواجهة الصدمات النظامية، بما فيها تلك التي قد تحدث بشكل غير متوقع.

وقد قرّر المصرف المركزي تطبيق مصد إيجابي للتقلبات الدورية لرأس المال بنسبة 0.50% في دولة الإمارات. ويأتي هذا القرار في توقيت مناسب في ظل قوة الاقتصاد المحلي والأوضاع الجيدة في القطاع المصرفي، ويتماشى مع التوجيهات الأخيرة للجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصيات بعثة مشاورات المادة الرابعة في صندوق النقد الدولي لعام 2024.

تشمل النقاط الرئيسية الخاصة بتطبيق مصد التقلبات الدورية لرأس المال ما يلي:

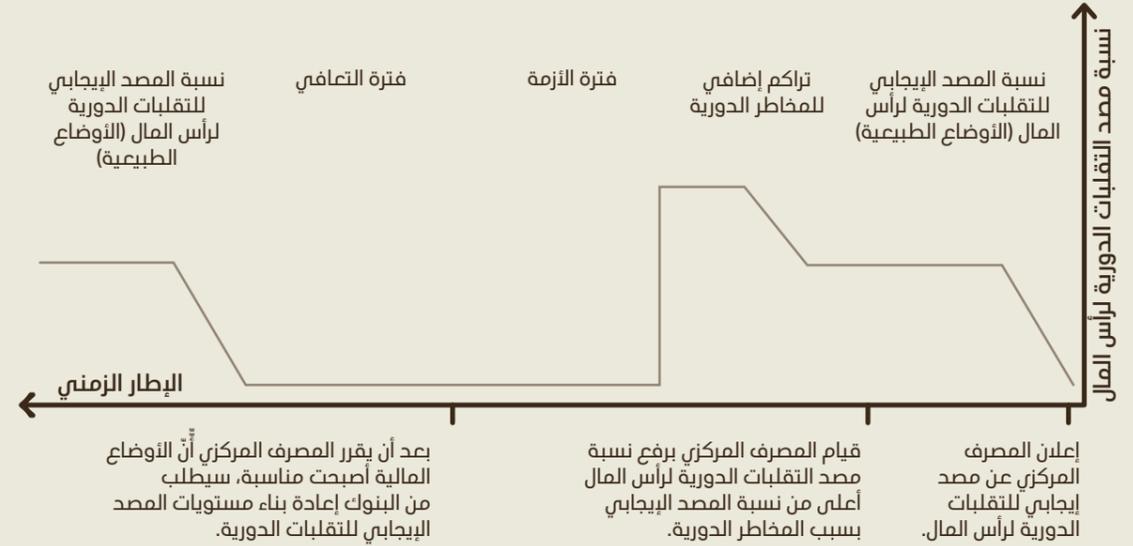
- تحديد متطلب مصد التقلبات الدورية لرأس المال بنسبة 0.50% على الانكشافات الائتمانية للقطاع الخاص.
- يجب تلبية هذا المتطلب باستخدام رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1.
- يسري العمل بهذه النسبة اعتباراً من 1 يناير 2026.

اعتمد المصرف المركزي نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال عند 0.5% في ظل أوضاع المخاطر الحيادية. وتأتي هذه الاستراتيجية إدراكاً للتعقبات المرتبطة بتقييم المخاطر النظامية الدورية بدقة، والفترات الزمنية اللازمة لتفعيل هذا المصد (انظر المربع 1، الرسم البياني 1). ومن المتوقع أنّ يكون لرفع متطلبات رأس المال خلال الفترات المالية الكلية الجيدة تأثير محدود للغاية على الاقتصاد أو توافر الائتمان، وهو ما يتماشى مع نتائج البحوث الحديثة والتحليلات الداخلية للمصرف المركزي التي تناولت القنوات الرئيسية لتطبيق هذه السياسة عبر الميزانيات العمومية للبنوك. وفي ضوء استمرار الربحية القوية وفوائض رأس المال في القطاع المصرفي المحلي، يشير التقييم إلى أنّ أي تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو الإقراض، أو توزيعات الأرباح، أو ربحية القطاع المصرفي سيكون طفيفاً وقصير الأجل. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أنّ تفوق الفوائد طويلة الأجل لنظام مالي أكثر مرونة أي تكاليف محتملة قصيرة الأجل بشكل كبير.

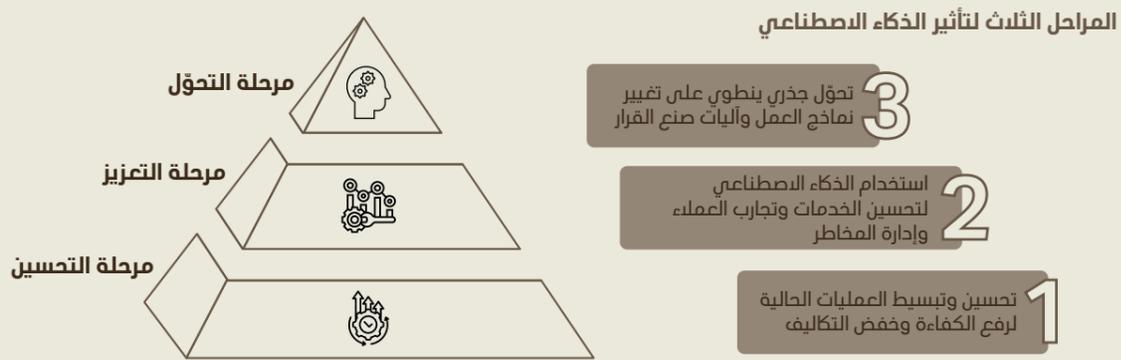
يواصل المصرف المركزي مراقبة مؤشرات مختلفة، بما في ذلك نمو الائتمان، ومعايير الائتتاب، والأوضاع الاقتصادية المحلية، وأسعار الأصول (لا سيما العقارية)، ودرجة تقبّل المخاطر، والتطورات العالمية، بشأن المخاطر الدورية الناشئة. وقد يقوم المصرف المركزي بإعادة تقييم نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال ورفعها عن النسبة الأساسية البالغة 0.5% إذا أشارت هذه المؤشرات إلى تزايد حالات عدم التوازن أو ارتفاع مستويات المخاطر أو الإفراط في المخاطرة. وغالباً ما يتم إمهال البنوك 12 شهراً للامتثال للمتطلبات الأعلى لمصد التقلبات الدورية، وذلك لتباحة وقت كافي لتخطيط رأس المال.

وفي المقابل، سيقوم المصرف المركزي بخفض نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال – جزئياً أو كلياً – في حال حدوث مخاطر نظامية، أو خلال فترات التباطؤ الاقتصادي، أو نتيجة لتعرض النظام المالي المحلي لصدمات مفاجئة، على أن يكون هذا التخفيض ساري المفعول فوراً. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان أن يعمل مصد التقلبات الدورية لرأس المال، خلال فترات الأزمات، كمصد حماية رأس مال قابل للاستخدام مما يسمح للبنوك بدعم الاقتصاد والسوق المالية في دولة الإمارات. وبالتالي تقليل التأثير الاقتصادي الثانوي الناتج عن حجب الوصول على الائتمان. وسيتمّين على البنوك بعد ذلك إعادة بناء مستويات رأس المال تدريجياً لتصل إلى النسبة الأساسية لمصد التقلبات الدورية مع استقرار الأوضاع الاقتصادية وحالات انخفاض الائتمان لدى البنوك. وستعتمد وتيرة استعادة الأوضاع على قدرة البنوك على الموازنة بين الاستمرار في توفير الائتمان للمقترضين من ذوي الجدارة الائتمانية والحاجة إلى تعزيز القدرة على استيعاب الخسائر. ويهدف هذا الإطار إلى حماية مرونة النظام المالي مع تجنب الاضطرابات في معروض الائتمان في الاقتصاد الحقيقي.

المربع 1، الرسم البياني 1: منهجية المصرف المركزي في تحديد نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال



المربع 2، الرسم البياني 1: المراحل الثلاث للذكاء الاصطناعي



انعكاسات دمج الذكاء الاصطناعي على الاستقرار المالي

من منظور الاستقرار المالي، يوفر الذكاء الاصطناعي فرصاً وتحديات في الوقت ذاته. ففي مرحلة التحسين، تؤدي مكاسب الكفاءة إلى تعزيز مرونة العمليات التشغيلية، وخفض التكاليف، ودعم قدرة المؤسسات على مواجهة الضغوط المالية. كما تسهم أدوات الكشف عن الاحتيال وإدارة المخاطر المتقدمة في تعزيز متانة النظام المالي وسلامته. لكنّ فعالية هذه الأنظمة تعتمد على جودة البيانات وسلامة تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي، وكذا العنصرين يتطلبان إشرافاً مستمراً لتفادي أي نتائج غير مرغوب بها.

ومع دخول المؤسسات المالية في مرحلة التعزيز، يتسع نطاق وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ إذ تساهم أنظمة الاستشارات الذكية، والتطبيقات التنبؤية، والائتمنة الذكية في تحسين كفاءة الأسواق من خلال توفير مرنّيات أعمق وتعزيز الابتكار. ومع ذلك، يؤدي الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي إلى ظهور تحديات مثل عدم شفافية عملية صنع القرار (أو ما يسمى بال الصندوق الأسود)، حيث يؤدي غياب الشفافية في نماذج الذكاء الاصطناعي إلى تعقيد تقييمات المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تزداد أهمية المسائل المتعلقة بخصوصية البيانات، والاعتبارات الأخلاقية، وحوكمة النماذج.

وفي مرحلة التحول، تزداد قدرة الذكاء الاصطناعي على إحداث تغييرات جذرية في النظام المالي. يمكن لأنظمة صنع القرار المستقلة، القادرة على تنفيذ الصفقات أو اتخاذ قرارات الائتمان دون تدخل بشري، أن تعزّز كفاءة السوق والسيولة. كما تتيح شركات التكنولوجيا المالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي توفير منتجات مالية مخصصة بتكلفة أقل، مما يشجّع على زيادة المنافسة والشمول المالي. ومع ذلك، قد تؤدي مثل هذه التطورات أيضاً إلى تفاقم نقاط الضعف النظامية في النظام المالي. على سبيل المثال، قد تُسهّم سلوكيات «الاندفاع الخوارزمي»، حيث تتفاعل الأنظمة الذكية بصورة متشابهة مع إشارات السوق، في زيادة تقلبات الأسواق وتفاقم المخاطر النظامية خلال فترات الضغط. علاوةً على ذلك، قد يخفي تعقيد النماذج المتقدمة للذكاء الاصطناعي بعض نقاط الضعف، مما يستدعي وجود أطر قوية لإدارة المخاطر من أجل مواجهة الصدمات المحتملة بشكل فعال.

حماية الاستقرار المالي

يعتمد المصرف المركزي نهجاً استباقياً وتعاونياً قائماً على المخاطر لتحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي مع حماية الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أصدر المصرف المركزي «إرشادات للمؤسسات المالية التي تعتمد التكنولوجيا التكنولوجية» في عام 2021، والتي اشتملت على توقعات واضحة بشأن اعتماد الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة الأخرى بصورة مسؤولة من قبل المؤسسات المالية. وتدعم هذه الإرشادات الحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر القوية، والشفافية في نماذج الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات الفعّالة، مع تعزيز الابتكار.

ومن المنظور الإشرافي، يعمل المصرف المركزي أيضاً على تطوير استخدام «التكنولوجيا الإشرافية»، التي تتضمن تطبيقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، لتعزيز رصد المخاطر والكشف المبكر عن التهديدات الناشئة. كما تتيح هذه التكنولوجيا إنجاز المهام اليدوية التي كان يقوم بها المشرفون سابقاً، مما يسمح لهم بالتركيز على إبداء رأي استشرافي.

يهدف المصرف المركزي إلى ضمان مساهمة الذكاء الاصطناعي في بناء نظام مالي قوي وشامل وفعال لحلولة الإمارات من خلال تحقيق التوازن المناسب بين الابتكار والمرونة، وتحسين القدرات الإشرافية باستمرار، والالتزام بالإرشادات المعمول بها.

المربع 2: الذكاء الاصطناعي والاستقرار المالي

يؤدي التطور السريع للذكاء الاصطناعي، ولا سيّما الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومجموعته الفرعية المتمثلة في النماذج اللغوية الكبيرة، إلى إعادة تشكيل المشهد المالي. ومن خلال دمج الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة المالية والإشراف بفعالية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشكل عاملاً محفزاً لنظام مالي أكثر قوة وتنوعاً.

تطور الذكاء الاصطناعي في التمويل: مراحل الاعتماد

يمكن فهم اعتماد الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي من خلال ثلاث مراحل: التحسين، والتعزيز، والتحول. وتُمثّل كل مرحلة مستوى أعمق من الدمج داخل الأنظمة المالية.

مرحلة التحسين: في هذه المرحلة، يُستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي لتحسين العمليات، وخفض التكاليف، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتشمل التطبيقات أتمتة المهام الروتينية، وتحسين ممارسات إدارة المخاطر، وتحليل مجموعات البيانات الضخمة. وتساهم هذه التطورات في رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز مرونتها، مما يدعم الاستقرار المالي خلال فترات الضغط.

مرحلة التعزيز: في هذه المرحلة، يتم توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين تجارب العملاء، وتطوير أدوات متقدمة لإدارة المخاطر، وتوفير مرنّيات بشكل استباقي. وتُمكن هذه التطبيقات المؤسسات المالية من التكيف مع الأوضاع السوقية المتغيرة، وتقديم منتجات وخدمات أكثر تخصيصاً للعملاء.

مرحلة التحول: تُمثّل هذه المرحلة تحوّلاً مستقبلياً محتملاً، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُعيد تشكيل الوساطة المالية وأساليب عمل الأسواق بشكل جذري. ويمكن للأنظمة صنع القرار المستقلة، والتطبيقات التنبؤية، والابتكارات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في شركات التكنولوجيا المالية (فنتك)، أن تؤدي إلى تغيير نماذج العمل التقليدية وإعادة تعريف العمليات المؤسسية. وعلى الرغم من أنّ الذكاء الاصطناعي قد يعزّز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات، إلا أنه يطرح أيضاً تحديات كبيرة، مثل مخاطر التمييز في توفير المنتجات المالية. وسيكون للعدالة والشفافية والإشراف الدقيق دوراً مهماً في تخفيف هذه المخاطر مع المضي قدماً في اعتماد الذكاء الاصطناعي.

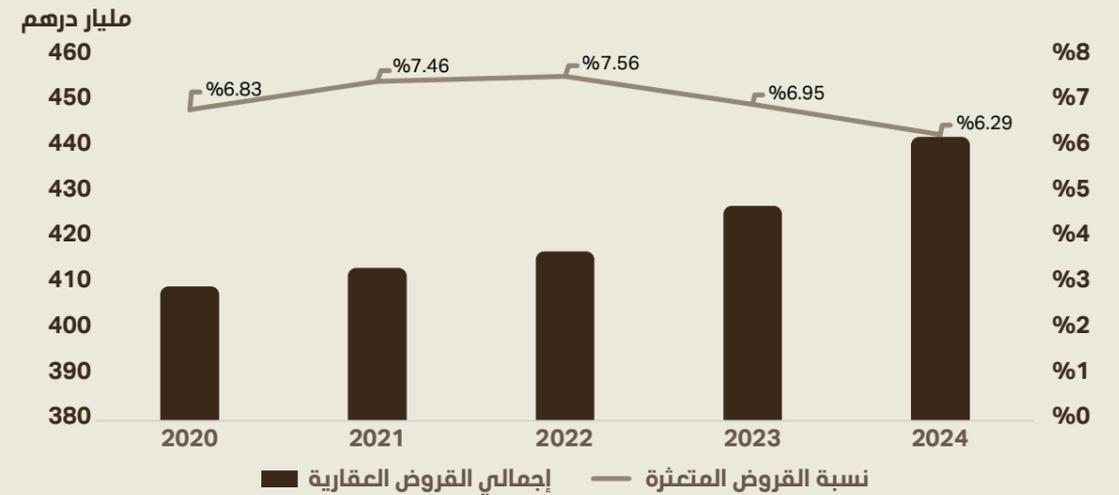
2.1 أسواق الأصول

شهد سوق العقارات في دولة الإمارات نمواً ملحوظاً في عام 2024، حيث مثلت أنشطة العقارات والبناء 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وسجلت القروض العقارية نمواً بنسبة 3.5%، في حين سجلت القروض المتعثرة تراجعاً إلى 6.3%. وشهد سوق العقارات السكنية في أبوظبي تباطؤاً في معاملات بيع الفلل، بينما شهدت مبيعات وأسعار الشقق مكاسب معتدلة. أما سوق دبي، فقد واصل أداءه القوي، مع زيادات كبيرة في مبيعات الشقق والفلل، ونمو برقم مزدوج في متوسط الأسعار والبيجات. وفي أسواق رأس المال، تجاوزت القيمة السوقية المجمعة في سوق أبوظبي للوراق المالية وسوق دبي المالي حاجز 3.9 تريليون درهم، كما شهد قطاع صناديق الاستثمار توسعاً ملحوظاً.

1.2.1 سوق العقارات

شهدت دولة الإمارات نمواً ملحوظاً في كل من قطاعي العقارات والسياحة. فقد مثلت الأنشطة المتصلة بالعقارات 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2024. وخلال العام نفسه، سجلت القروض المرتبطة بالعقارات نمواً بنسبة 3.5%، في حين سجلت القروض المتعثرة تراجعاً إلى 6.3%. وسجلت القروض المصرفية المضمونة برهن عقاري نحو 20% من إجمالي القروض في القطاع المصرفي لعام 2024.

الرسم البياني 1.2.1: إجمالي القروض العقارية ونسبة القروض المتعثرة



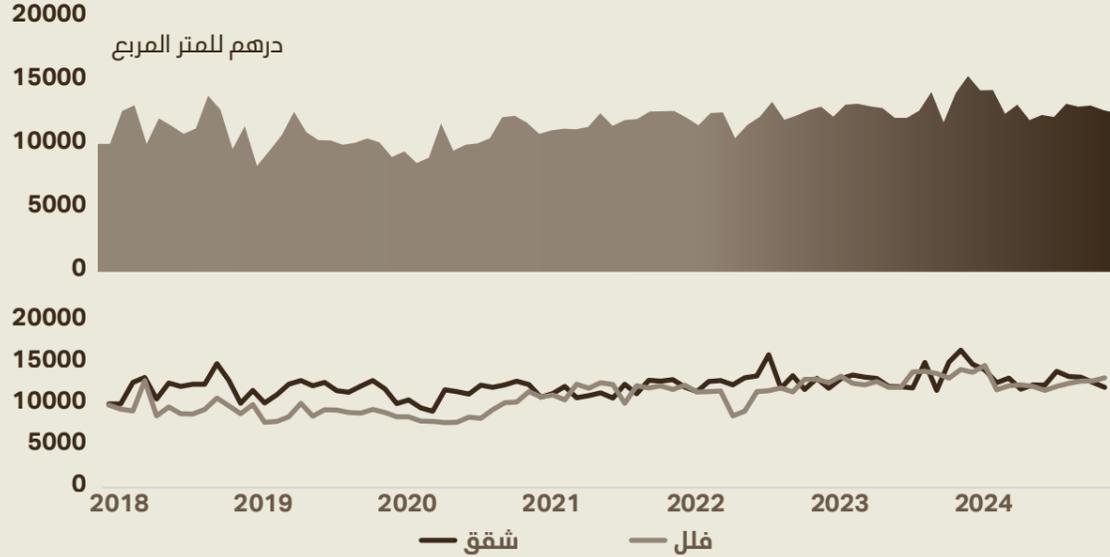
المصدر: المصرف المركزي

2.2.1 سوق العقارات في أبوظبي

شهد سوق العقارات السكنية في أبوظبي تباطؤاً في معاملات البيع خلال عام 2024، حيث تم تسجيل أكثر من 10,000 معاملة بيع للشقق والفلل خلال العام. وارتفعت معاملات بيع الشقق بنسبة 14.0% على أساس سنوي، مدفوعة بمبيعات الوحدات الجاهزة، على الرغم من تراجع معاملات بيع العقارات قيد الإنشاء. وفي المقابل، انخفضت معاملات بيع الفلل بنسبة 36.4% على أساس سنوي، نتيجة تراجع ملحوظ في مبيعات الفلل قيد الإنشاء، بينما ارتفعت مبيعات الفلل الجاهزة.

وأظهر متوسط أسعار البيع توجهات متباينة، إذ تراجعت الأسعار الإجمالية بنسبة 0.3% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار الشقق بنسبة 1.5%، في حين انخفضت أسعار الفلل بنسبة 3.8%. كما ارتفعت أسعار الشقق قيد الإنشاء بنسبة 8.3% على أساس سنوي، وارتفعت أسعار الفلل الجاهزة بنسبة 14.4% على أساس سنوي.

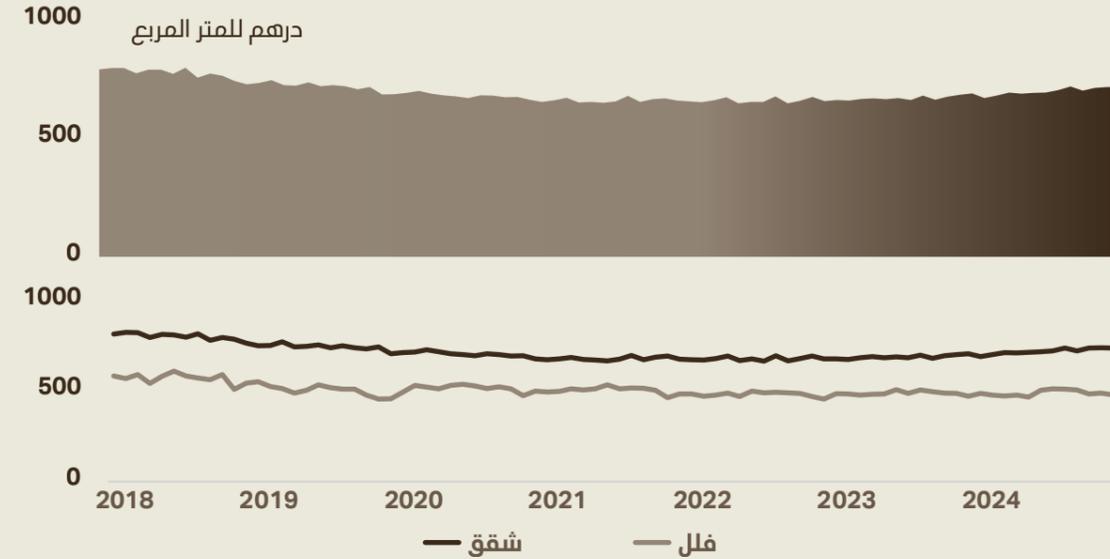
الرسم البياني 2.2.1: متوسط أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي



المصدر: تستند تقديرات المصرف المركزي إلى بيانات مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأصول

شهدت معاملات الإيجار ارتفاعاً بنسبة 1.9% على أساس سنوي في عام 2024. كما ارتفعت إيجارات الشقق بنسبة 1.9% على أساس سنوي، مع زيادة في تجديد عقود الإيجار وتراجع في عقود الإيجار الجديدة مقارنة بالعام السابق. وبالمثل، شهدت معاملات إيجار الفلل زيادة بنسبة 2.0% على أساس سنوي، مدفوعة بزيادة في عقود الإيجار الجديدة. وارتفع متوسط الإيجارات بنسبة 4.4% على أساس سنوي، حيث سجلت إيجارات الشقق ارتفاعاً بنسبة 4.6% على أساس سنوي، مدفوعة بارتفاع إيجارات الشقق الجديدة. وحافظ متوسط أسعار إيجارات الفلل على استقراره، مع تسجيل زيادة بلغت 0.7% على أساس سنوي.

الرسم البياني 3.2.1: متوسط أسعار الإيجارات في أبوظبي



المصدر: تستند تقديرات المصرف المركزي إلى بيانات مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأصول

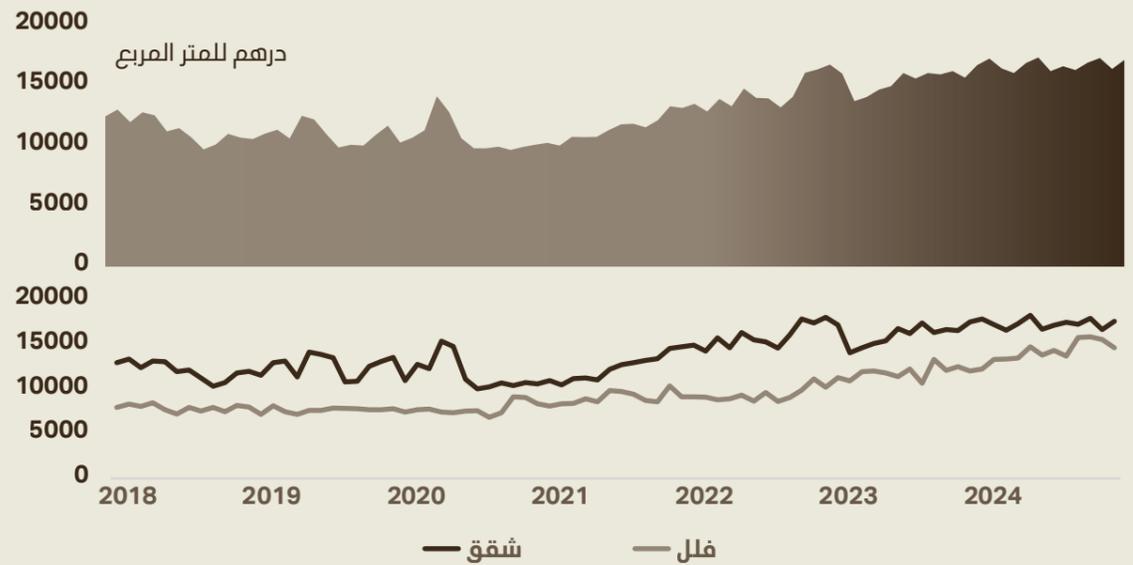
⁸ الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، بما في ذلك قطاعي العقارات والبناء. المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

3.2.1 سوق العقارات في دبي

واصل سوق العقارات السكنية في دبي اتجاهه التصاعدي، حيث شهدت معاملات بيع الشقق والفلل زيادةً بنسبة 42.5% على أساس سنوي في عام 2024. وسجلت معاملات بيع الشقق ارتفاعاً بنسبة 45.5% مدفوعةً بقوة الطلب على كل من الوحدات الجاهزة وتلك التي قيد الإنشاء. كما سجلت معاملات بيع الفلل نمواً بنسبة 25.3%، مدفوعةً بشكل رئيسي بمبيعات الفلل قيد الإنشاء..

وارتفع متوسط أسعار البيع في دبي بنسبة 8.7% على أساس سنوي، حيث ارتفعت أسعار الفلل بنسبة 22.6% وأسعار الشقق بنسبة 7.5%.

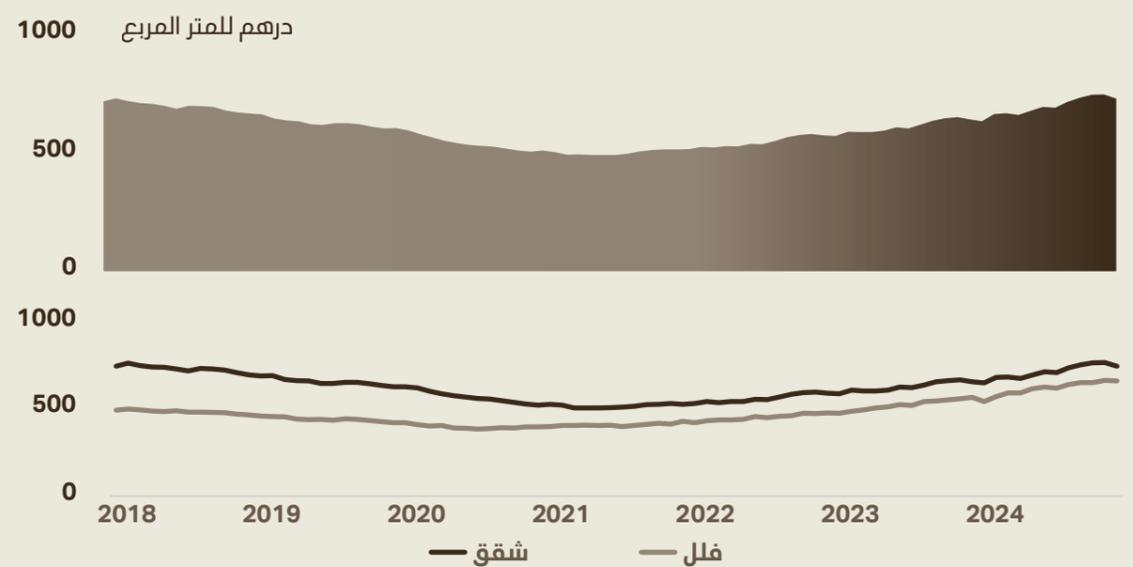
الرسم البياني 4.2.1: متوسط أسعار بيع العقارات السكنية في دبي



المصدر: تستند تقديرات المصرف المركزي إلى بيانات مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأعمال

شهدت معاملات الإيجار في دبي نمواً طفيفاً، حيث ازدادت بنسبة 0.6% في عام 2024. وازدادت معاملات إيجار الشقق بنسبة 1.2%، في حين ارتفعت إيجارات الفلل بنسبة 4.4%. وقفز متوسط الإيجارات بنسبة 13.8% على أساس سنوي، حيث ارتفعت إيجارات الشقق بنسبة 13.6% وإيجارات الفلل بنسبة 18.2%.

الرسم البياني 5.2.1: متوسط أسعار الإيجارات في دبي



المصدر: تستند تقديرات المصرف المركزي إلى بيانات مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأعمال

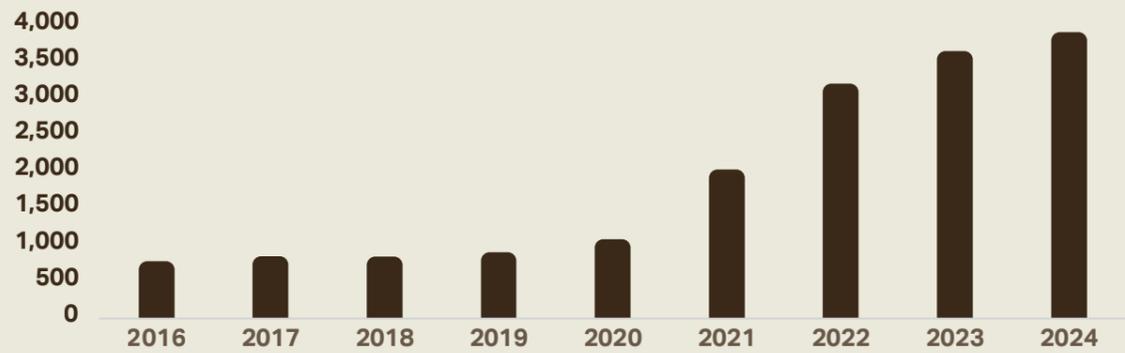
3.1 أسواق رأس المال

قدّمت هذه المعلومات هيئة الأوراق المالية والسلع.

1.3.1 نظرة عامة

شهدت أسواق رأس المال في دولة الإمارات نشاطاً متزايداً خلال عام 2024، إذ ارتفعت القيمة السوقية المجمعة لرأس المال في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي إلى أكثر من 3.9 تريليون درهم، وتُعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى إدراج شركات جديدة وارتفاع أسعار الأسهم وتحديداً في سوق دبي المالي. كما شهد قطاع صناديق الاستثمار نمواً ملحوظاً خلال العام.

الرسم البياني 1.3.1: القيمة السوقية للأسواق الأسهم في دولة الإمارات



المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءً متبايناً في عام 2024، فقد انخفض مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 2%، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد التداولات بنسبة 33.4%. وبلغ صافي الاستثمارات المؤسسية 3.51 مليار درهم، بينما ارتفع إجمالي حجم التداول بنسبة 7.0% ليصل إلى 342.4 مليار درهم. وشكّل المستثمرون الأجانب نحو 40% من إجمالي نشاط التداول.

وواصل سوق أبوظبي للأوراق المالية توسيع سوق صناديق المؤشرات المتداولة، حيث أدرج 15 صندوقاً بقيمة تداول إجمالية بلغت 2 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، أطلق سوق أبوظبي للأوراق المالية المؤشر الإسلامي فوتسي سوق أبوظبي 15 (فادكسي 15) لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبلغت القيمة السوقية للمؤشر أكثر من 2.6 تريليون درهم.

الجدول 1.3.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

النسبة المئوية للتغيير	2024	2023	سوق أبوظبي للأوراق المالية*
-2%	9,419	9,578	المؤشر (نقطة)
7%	342	320	قيمة التداول (مليار درهم)**
55%	90	58	حجم التداول (مليار سهم)**
33%	4,655,223	3,487,955	عدد الصفقات**
1%	3003	2964	القيمة السوقية (مليار درهم)***
-	24	10-	صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)
-43%	4	6	صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء - بيع) (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع. *مصدر البيانات: موقع سوق أبوظبي للأوراق المالية. ** تشمل الشركات العامة والخاصة المحلية والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة وشركات الاستحواد ذات الأغراض الخاصة. *** تشمل الشركات العامة والخاصة.

وسجل سوق دبي المالي نمواً ملحوظاً في عام 2024، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 27.1% ليغلق عند 5,158.67 نقطة، وهو أعلى مستوى له خلال عقد من الزمن. وارتفعت القيمة السوقية للسوق بنسبة 32% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 907 مليار درهم. وللعام الثاني على التوالي، كانت دبي السوق الأفضل أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، مواصلةً بذلك توجهها تصاعدياً مستمراً للعام الرابع على التوالي.

وارتفعت مشاركة المستثمرين بشكل ملحوظ، حيث انضم 138,262 مستثمراً جديداً إلى السوق، بزيادة نسبتها 120.5% مقارنةً بعام 2023. وبلغت نسبة المستثمرين الأجانب 85% من المستثمرين الجدد. وساهم المستثمرون الأجانب بـ 50% من إجمالي حجم التداول، مقارنةً بـ 47% في عام 2023، بينما ارتفع نشاط التداول المؤسسي إلى 65%، مقارنةً بـ 58% في العام السابق.

الجدول 2.3.1: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي*	2024	2023	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	5,159	4,060	27%
قيمة التداول (مليار درهم)**	107	101	6%
حجم التداول (مليار سهم)**	52	53	1%-
عدد الصفقات**	2,550,223	1,916,437	33%
القيمة السوقية (مليار درهم)**	906	687	32%
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)	2	5.1	-
صافي المستثمرين المؤسسيين (شراء - بيع) (مليار درهم)	2	0.8	157%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع* حسب موقع سوق دبي المالي. ** تشمل الشركات العامة والخاصة (المطية - الأجنبية) والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة. *** تشمل الشركات العامة والخاصة.

2.3.1 صناديق الاستثمار

شهد قطاع صناديق الاستثمار توسعاً ملحوظاً خلال عام 2024، مما يعكس التطورات في السوق على نطاق واسع وزيادة تحفقات رأس المال. وتم ترخيص 18 صندوقاً استثمارياً جديداً محلياً خلال العام، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الصناديق المسجلة محلياً إلى 46 صندوقاً، بزيادة نسبتها 58% مقارنةً بعام 2023. وبلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة لهذه الصناديق 4.2 مليار درهم، ويُعد ذلك صغيراً نسبياً بالنظر إلى اتساع قاعدة الاقتصاد الوطني والمشهد المالي في دولة الإمارات.

3.3.1 المخاطر الرئيسية وتحابير التخفيف منها

شهدت أسواق رأس المال في عام 2024 تغييراً في بيئة المخاطر نتيجة التوسع السريع في الأصول الافتراضية واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي. واستجابت هيئة الأوراق المالية والسلع، بالتعاون مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية، لهذه المخاطر المتغيرة من خلال وضع إطار رقابي شامل. ويركز هذا الإطار على وضع معايير صارمة لمكافحة غسل الأموال وحماية المستثمرين، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والثقة في هذا القطاع. وفي الوقت ذاته، أدت التطورات الجيوسياسية المستمرة والتطورات الاقتصادية الكلية غير المتوقعة إلى حدوث تقلبات في الأسواق، رغم بقاء مستوى التقلبات الإجمالية معتدلاً.

ولمواجهة هذه المخاطر المتغيرة، اتخذت الأسواق المالية والجهات الرقابية عدة تدابير قوية. وتم إجراء تقييمات يومية لنموذج الهامش لضمان إجراء التعديلات اللازمة على ضوابط الأسواق في الوقت المناسب، مما يعزز المرونة في وجه سيناريوهات الضغط. كما شكّل إطلاق غرفة مقاصة مستقلة ومركز إيداع مخصص خطوة نوعية نحو تحسين إدارة مخاطر الطرف المقابل واستقرار التسويات، ما يُعد تطوراً مهماً في البنية التحتية المالية في الدولة. وأسهمت التحسينات التي أدخلت على البنية التحتية للتداول في رفع كفاءة العمليات، في حين ساعدت برامج صانع السوق المعززة على دعم السيولة، لا سيما للأوراق المالية المدرجة حديثاً. إضافةً إلى ذلك، تم إجراء تحسينات على السياسات تهدف إلى الحد من اكتشاف الضمانات على مؤسسات مالية فردية، بما يساهم في الحد من نقاط الضعف النظامية وتعزيز بيئة سوقية أكثر أماناً واستقراراً.

4.3.1 الأنظمة

أجرت هيئة الأوراق المالية والسلع في عام 2024 تحسينات رقابية لتعزيز القطاع المالي في دولة الإمارات ومواءمته مع المعايير العالمية، بما في ذلك إصدار قرار جديد خاص بالشركات ذات الأغراض الخاصة، بهدف تحفيز صناديق الاستثمار ودعم عمليات التوريق وإصدار الصكوك. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية، تم اعتماد إطار رقابي شامل للنشطة الأصول الافتراضية. كما وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على سبعة طروحات عامة بقيمة إجمالية بلغت 22.7 مليار درهم، وسهلت الإدراج المباشر لشركتين بقيمة 6.4 مليار درهم، وسجلت عشرة إصدارات من السندات والصكوك بقيمة إجمالية بلغت 40.37 مليار درهم.

الجزء الثاني: تقييم القطاع المصرفي

1.2 تقييم القطاع المصرفي

حافظ النظام المصرفي بدولة الإمارات على مرونته مستنداً إلى أسس قوية، وذلك على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية. وقد استمر نمو الائتمان بدعم من الطلب القوي من قبل العملاء في قطاعي الشركات والأفراد، إلى جانب التوسع المواتية للسيولة والتمويل. وتحسنت مؤشرات جودة الأصول نتيجة لانخفاض ملحوظ في نسبة القروض المتعثرة. كما حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على رسيمة كافية وربحية قوية.

1.1.2 نبذة عامة

بلغت القيمة الإجمالية لأصول القطاع المصرفي في دولة الإمارات 4.6 تريليون درهم مع نهاية عام 2024، ما يعكس نمواً سنوياً بنسبة 12.0%. ويتكوّن القطاع المصرفي في دولة الإمارات من 61 بنكاً مرخصاً، من بينها 23 بنكاً وطنياً و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات (انظر المربع 3 للتطلع على لمحة عن الإطار التنظيمي للمصرف المركزي).

واجه القطاع المصرفي العالمي في عام 2024 بيئة تشغيلية معقدة، تأثرت بعدم اليقين في التوقعات الاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار الفائدة، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتسارع التحول الرقمي للخدمات المالية.

وكانت الأوضاع المالية العالمية في عام 2024 متباينة، إذ اتجهت معظم البنوك المركزية الكبرى نحو تيسير السياسات النقدية مع تحسّن معدلات التضخم، غير أنّ درجة وتوقيت هذه التغييرات كانتا متفاوتتين من منطقة إلى أخرى. وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعرفات الجمركية وتقلبات الأسواق، يجب أن تتبع البنوك تدابير احترازية مدروسة للحد من التداعيات المحتملة.

وتصاعدت حالة عدم اليقين الجيوسياسي في عام 2025 على المستويين العالمي والإقليمي، مما أثار على البيئة التشغيلية. وأسهم اعتماد سياسات جديدة، مثل التعريفات الجمركية، في تفاقم التوترات التجارية وزيادة مخاطر تعطل سلاسل الإمداد، ما قد ينعكس سلباً على الاتفاق الاقتصادية العالمية. ويتعيّن على البنوك في دولة الإمارات متابعة هذه التطورات عن كثب واتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتقال المخاطر المحتملة من الاقتصاد العالمي إلى القطاع المصرفي المحلي.

وبقيت المخاطر المرتبطة بالمناخ وفرص التمويل المناخي من الدوافع الاستراتيجية لاستراتيجيات الأعمال وأطر إدارة المخاطر لدى البنوك. وفي عام 2024، نشر مصرف الإمارات المركزي مبادئ الإفصاح المرتبط بالاستدامة⁹ وأجرى اختباراً للقدرة على تحمل الضغط الناتج عن التغيّر المناخي بهدف دعم مرونة النظام المصرفي في مواجهة مخاطر المناخ.

2.1.2 بيئة الائتمان

شهدت محفظة القروض في النظام المصرفي في دولة الإمارات توسعاً بنسبة 9.5% خلال العام، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الإقراض المحلي. وكان الائتمان المقدّم للأفراد والشركات الخاصة من أبرز العوامل المساهمة في نمو محفظة القروض المحلية، حيث شكّلت هاتان الشريحتان ما يقارب ثلثي إجمالي نمو القروض.

وأظهرت نتائج استبيان توجهات الائتمان¹⁰ الصادرة عن المصرف المركزي وجود زيادة ملحوظة في الطلب على القروض من قبل الأسر والشركات. وقد ساعدت التوقعات الإيجابية للاقتصاد المحلي في التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة. كما دعمت أوضاع التمويل القوية والقدرة الائتمانية الوفيرة لدى القطاع المصرفي رغبة البنوك في الائتمان، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على القروض في عام 2024.

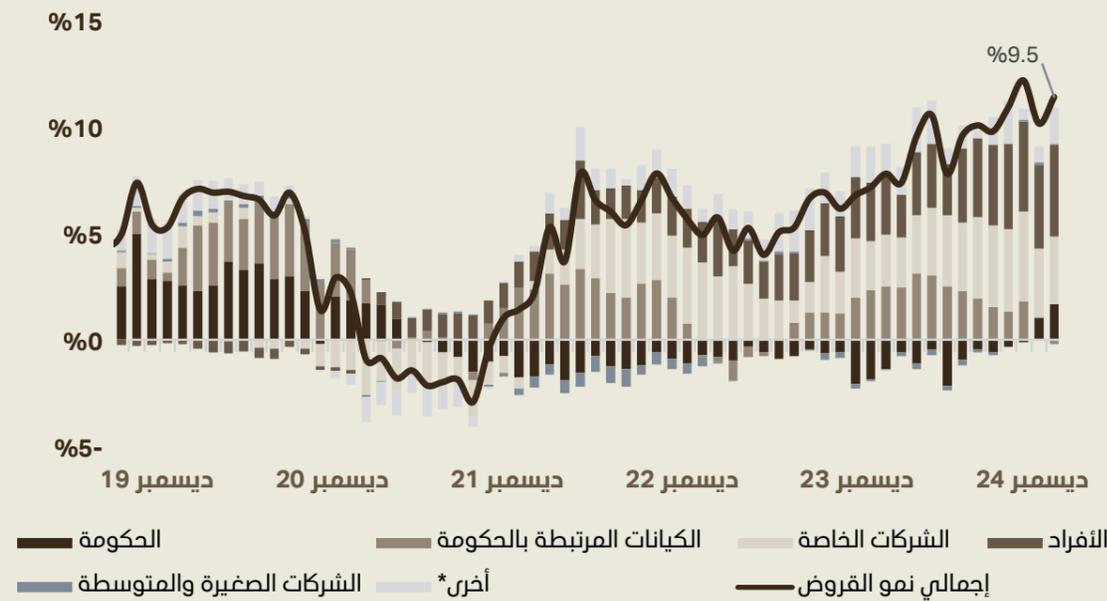
1.2.1.2 الانكشافات الائتمانية للأفراد

سجل الائتمان الممنوح للأفراد المقدم من البنوك في دولة الإمارات نمواً قوياً بنسبة 16.8% في عام 2024، وواصل النمو على مستوى جميع الفئات الفرعية الرئيسية للأفراد. وشهدت قروض السيارات وقروض الرهن العقاري والإقراض عبر بطاقات الائتمان والقروض الشخصية معدلات نمو لفتة بلغت 23.6%، و20.1%، و14.7%، و9.4% على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض نسبياً، فقد استفاد الإقراض للأفراد من الأوضاع الاقتصادية الإيجابية، وقوة الطلب على الائتمان وتوجهات الأفراد، إلى جانب الإجراءات الهيكلية الحكومية، بما في ذلك برامج الإقامة طويلة الأجل.

2.2.1.2 الانكشافات الائتمانية للشركات

سجل الائتمان الكلي الممنوح للشركات¹¹ نمواً بنسبة 7.5% في عام 2024، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة التمويل المقدم إلى قطاعي الشركات الخاصة والحكومة، حيث بلغ معدل نموها 7.1% و13.6% على التوالي. ويعكس ذلك استمرار الطلب على تمويل الأعمال ومشاريع البنية التحتية. وبدأ الإقراض الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعافي، مسجلاً نمواً متواضعاً بنسبة 1.1% خلال العام. كما شهد الإقراض الممنوح للقطاع الحكومي انتعاشاً من تراجع في العام السابق، مسجلاً زيادة بنسبة 13.6%. في المقابل، شهد الإقراض الممنوح للكيانات المرتبطة بالحكومة انكماشاً طفيفاً، منخفضاً بنسبة 1.1%.

الرسم البياني 1.1.2: نمو القروض في النظام المصرفي (على أساس سنوي، %)

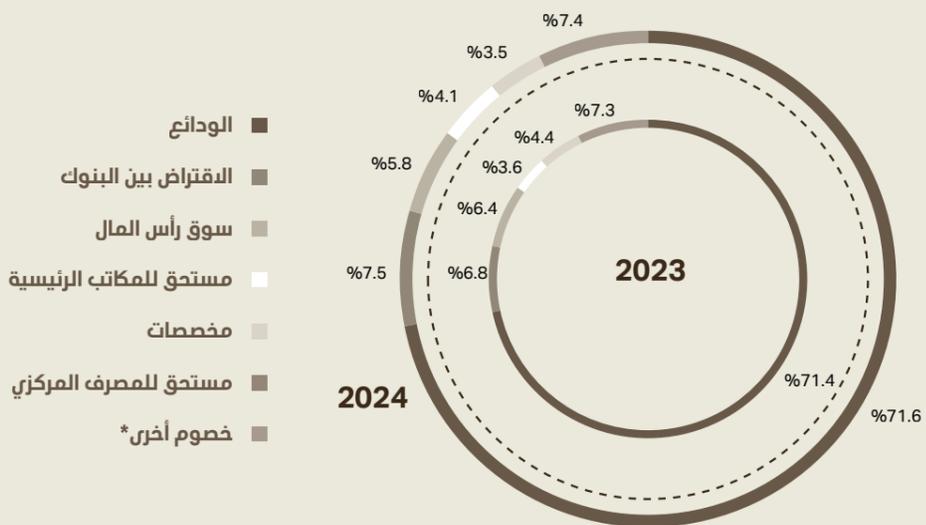


المصرف المركزي. *تشمل فئة «أخرى» المؤسسات المالية غير البنكية والأفراد ذوي الثروات الضخمة والسندات التجارية

3.1.2 التمويل والسيولة

يتكون هيكل الخصوم في النظام المصرفي في دولة الإمارات بشكل رئيسي من الودائع، والتي شكّلت ما نسبته 71.6% من إجمالي الخصوم. وبعدها الاقتراض بين البنوك، والذي مثّل 7.5% من إجمالي الخصوم، في حين ساهم تمويل سوق رأس المال بنسبة أقل بلغت 5.8%.

الرسم البياني 2.1.2: مكونات الخصوم في النظام المصرفي (الحصة من إجمالي الخصوم، %)



المصدر: المصرف المركزي. تشمل الخصوم الأخرى: الحوالت المصرفية، وصافي المعاملات بين الفروع، والقيمة العادلة السالبة للمشتقات، والخصوم الأخرى

⁹ لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة «مبادئ الإفصاح المرتبط بالاستدامة | الدليل الإرشادي للمصرف المركزي».

¹⁰ استبيان حول توجهات الائتمان - الربع الرابع 2024، -/en/news-and-publications/publications/quarterly-2024-reports/credit-sentiment-survey-q4

¹¹ يتضمن الائتمان الممنوح للشركات الإقراض للشركات الخاصة والكيانات المرتبطة بالحكومة، والحكومة، والتمويل التجاري، والأفراد من ذوي الثروات الضخمة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية غير البنكية.

أكدت معدلات السيولة الرئيسية أوضاع السيولة القوية في النظام المصرفي في عام 2024، إذ بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 21.3% في نهاية العام، فيما سجلت نسبة تغطية السيولة 156.2%. كما حافظت مؤشرات التمويل على قوتها، حيث بلغت نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة 72.2%، ونسبة صافي التمويل المستقر 113.4% على التوالي.¹²

4.1.2 جودة الأصول

سجلت نسب جودة الأصول¹³ في النظام المصرفي في دولة الإمارات تحسناً ملحوظاً في عام 2024، مواصلة التوجه الإيجابي الذي شهدته في السنوات الأخيرة. فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي في دولة الإمارات إلى 4.7%، مقارنةً بنسبة 5.9% في عام 2023، ما يمثل تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الذروة المسجلة عند 8.2% في عام 2020. كما تحسنت نسبة صافي القروض المتعثرة،¹⁴ باستثناء مخضصات محددة من قبل البنوك، إلى 2.0% في عام 2024، مقارنةً بـ 2.4% في العام السابق.

يُعزى التحسن في مؤشرات جودة الأصول إلى التراجع الكبير في القروض المتعثرة، والتي انخفضت بنسبة 14.0% خلال عام 2024. كما ساهم النمو التدريجي في حجم الميزانية العمومية للقطاع المصرفي في تعزيز جودة الأصول، إلا أن العامل الرئيسي في هذا التحسن كان انخفاض القروض المتعثرة.

مدعومةً بالبيئة الاقتصادية المحلية المستقرة، والتدابير الرقابية الفعالة التي يتخذها المصرف المركزي، تمكّنت البنوك في دولة الإمارات من تحسين جودة الأصول، من خلال تحسين إدارة القروض المتعثرة، والحفاظ على قنوات تواصل فعالة ومستمرة مع الجهات الرقابية. وقد أسهم إصدار نظام ومعايير إدارة مخاطر الائتمان في عام 2024 في تعزيز الإطار الرقابي للقطاع، حيث تم إلزام المؤسسات المالية المرخصة بتطبيق أطر قوية لإدارة مخاطر الائتمان معتمدة من مجلس الإدارة، تغطي دورة الائتمان بأكملها، من منح الائتمان وحتى التسايف وشطب الديون. كما يتعيّن على المؤسسات ضمان أن تكون المخضصات وعمليات شطب الديون في الوقت المناسب، وبشكل وافق ومدعومة بسياسات تُحدّث دورياً لإدارة التعرّض للكشافات والأصول المتعثرة.

الرسم البياني 5.1.2: نسب جودة الأصول في النظام المصرفي (%)



المصدر: المصرف المركزي

5.1.2 الربحية

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على ربحية قوية خلال عام 2024، حيث ارتفع صافي الأرباح بنسبة 10.2% على أساس سنوي. وظلّ نمو الربحية قوياً، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً مقارنة بالعام السابق نتيجة لاعتدال أسعار الفائدة. ويُعزى هذا الارتفاع في صافي الأرباح بشكل أساسي إلى قوة الدخل الإجمالي، مدعوماً بنمو ملحوظ في الدخل من غير الفوائد وتراجع صافي رسوم الانخفاض في القيمة.

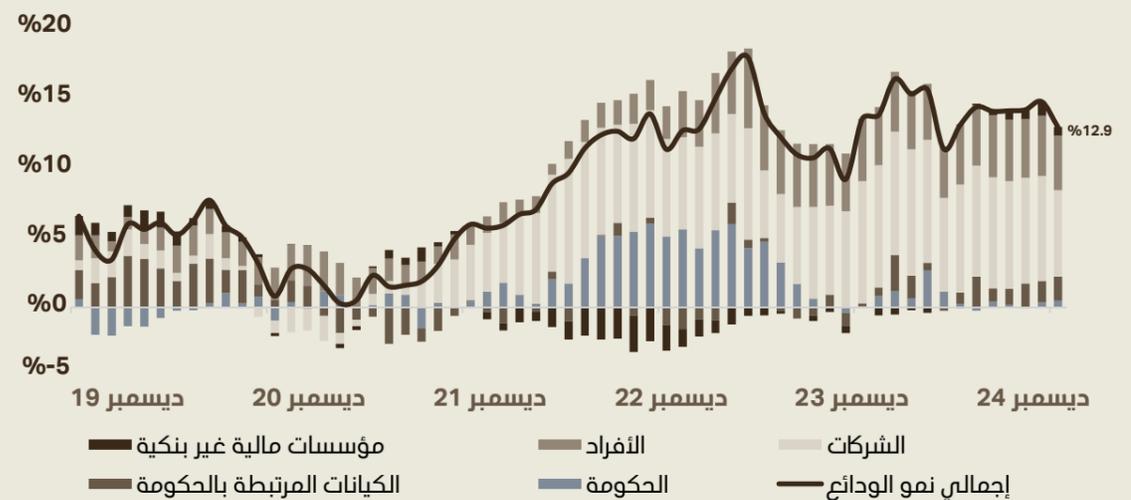
¹² للمزيد من المعلومات حول متطلبات نسب السيولة والتمويل، يُرجى الرجوع إلى المربع 3 في هذا التقرير، وإلى الأنظمة المتعلقة بالسيولة لحس البنوك في الدليل الإرشادي الصادر عن المصرف المركزي.

¹³ للاطلاع على منهجية الإبلاغ عن نسبة القروض المتعثرة ونسبة صافي القروض المتعثرة، يُرجى الرجوع إلى التقرير المركزي (2019) بعنوان: «مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يتبنى منهجية محسنة للإبلاغ عن القروض المتعثرة».

¹⁴ تستبعد نسبة صافي القروض المتعثرة مخضصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، مع ضرورة مراعاة مستويات المخضصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

ظلت النوضاع الكلية للسيولة والتمويل في النظام المصرفي في دولة الإمارات مواتية في عام 2024، مستفيدةً من النمو القوي والمستمر في الودائع. فقد سجّل إجمالي الودائع في النظام المصرفي نمواً برقم مزدوج بنسبة 12.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بودائع المقيمين، التي شكّلت 86.6% من إجمالي الزيادة في الودائع خلال عام 2024.

الرسم البياني 3.1.2: نمو الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي

جاء إجمالي نمو الودائع مدفوعاً بالتدفقات القوية الداخلة من قطاعي الشركات الخاصة والأفراد. فقد ارتفعت ودائع الشركات الخاصة بنسبة 14.3%، فيما نمت ودائع الأفراد بنسبة 14.2% خلال عام 2024، وساهم هذان القطاعان بنحو 80% من إجمالي نمو الودائع. وتكوّن إجمالي الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات بشكل رئيسي من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. وبالنظر إلى ارتفاع أسعار الفائدة نسبياً، نمت الودائع لأجل بنسبة 14.1%، بينما زادت الودائع تحت الطلب بنسبة 10.0% في عام 2024.

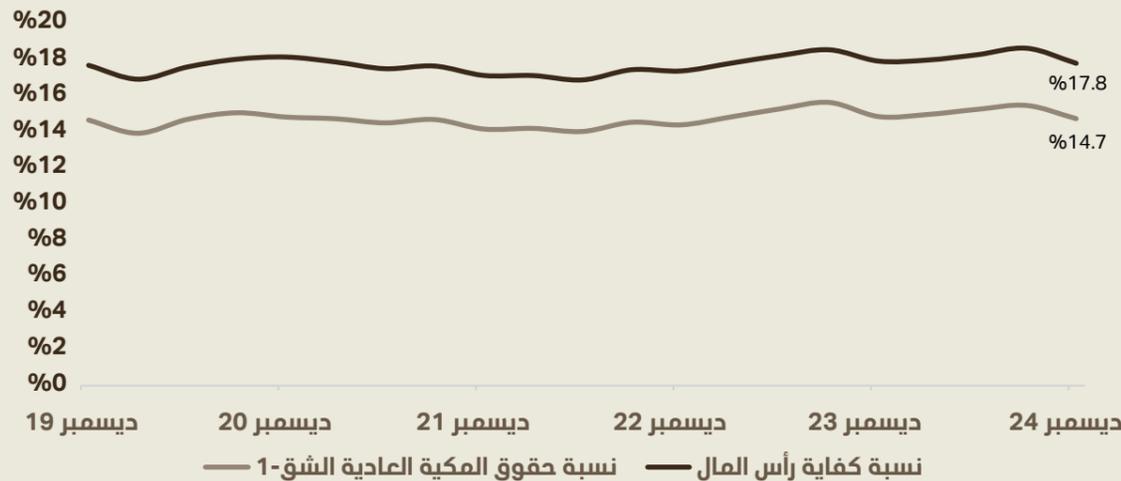
الرسم البياني 4.1.2: نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات، (%)



المصدر: المصرف المركزي

شهد إجمالي نسبة القروض إلى الودائع تحسناً في عام 2024، حيث انخفض إلى 76.6% مقارنة بنسبة 79.0% في عام 2023 ونسبة 84.6% في عام 2022. ويقل هذا المستوى بمقدار 10.4 نقطة مئوية عن المتوسط المسجّل خلال السنوات الخمس الماضية، مما يُبرز قدرة الإقراض الوفيرة للنظام المصرفي في دولة الإمارات لتلبية الطلب على الائتمان.

الرسم البياني 7.1.2: نسب رأس المال في النظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

7.1.2 الانكشافات الخارجية¹⁶

شكّلت الأصول الخارجية الموحدة ما نسبته 39.8% من إجمالي الأصول الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات خلال عام 2024. وبلغت نسبة الأصول عبر الحدود التي تحتفظ بها العمليات المحلية للبنوك العاملة في دولة الإمارات 27.1%، في حين بلغت نسبة أصول الفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنوك العاملة في دولة الإمارات 12.7% من إجمالي الأصول الموحدة.

حققت الأصول الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 12.5% على أساس سنوي خلال عام 2024، بما يتماشى مع نمو إجمالي الأصول الموحدة بنسبة 10.8%. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الأصول الخارجية الموحدة إلى إجمالي الأصول الموحدة بشكل طفيف بمقدار 0.6 نقطة مئوية فقط.

تكوّنت الأصول الخارجية الموحدة بشكل رئيسي من القروض (وخاصة إقراض البنوك للشركات)، تليها الأصول الاستثمارية والإقراض بين البنوك. وشكّلت القروض المقدّمة للشركات أكثر من نصف إجمالي القروض الخارجية الموحدة، تلتها القروض الحكومية، والقروض المقدّمة للمؤسسات المالية غير البنكية، والسندات التجارية.

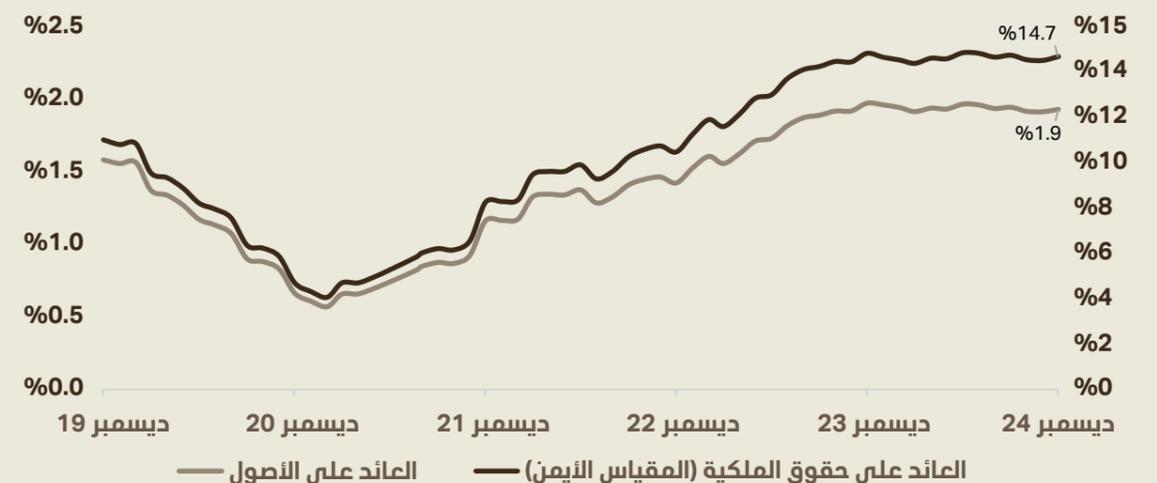
ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 10.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو قدره 6.8% على أساس سنوي في صافي الدخل مع الفوائد، وزيادة بنسبة 21.7% على أساس سنوي في الدخل من غير الفوائد. وقد أثر التراجع في أسعار الفائدة الأساسية على إجمالي صافي الدخل من الفوائد، ما أدى إلى تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بالعام السابق. ونتيجة لذلك، تراجع هامش صافي الفائدة إلى 2.5% في عام 2024، مقارنة بـ 2.6% في عام 2023.

كما ارتفع إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة 9.5% على أساس سنوي، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالعام السابق، في ظل سعي البنوك إلى ضبط التكاليف تزامناً مع نمو الدخل بشكل معتدل. ويُعزى هذا الارتفاع في النفقات بشكل رئيسي إلى زيادة تكاليف الموظفين وتعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من ذلك، فقد تصدّرت نسبة التكلفة إلى الدخل، حيث تراجع بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 31.5%، مما يعكس فاعلية استراتيجيات إدارة التكاليف.

وانخفض صافي رسوم انخفاض القيمة بنسبة 28.1% على أساس سنوي، في ظل الأوضاع الاقتصادية الإيجابية في دولة الإمارات، مما ساهم في تعزيز الربحية. وفي المقابل، ارتفعت النفقات الضريبية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات خلال عام 2024، بالتزامن مع ارتفاع نسبة الضريبة الفعلية في دولة الإمارات.

وظلّت مؤشرات ربحية النظام المصرفي بشكل عام قوية، حيث بلغ العائد على الأصول 1.9%، وبلغ العائد على حقوق الملكية 14.7%.

الرسم البياني 6.1.2: مؤشرات ربحية النظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

6.1.2 كفاية رأس المال

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مستوى كافٍ من رأس المال خلال عام 2024، حيث كانت مصدات حماية رأس المال بشكل متوسط أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. واستقرت نسبة كفاية رأس المال ونسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 عند 17.8% و 14.7% على التوالي، وذلك حتى ديسمبر 2024.

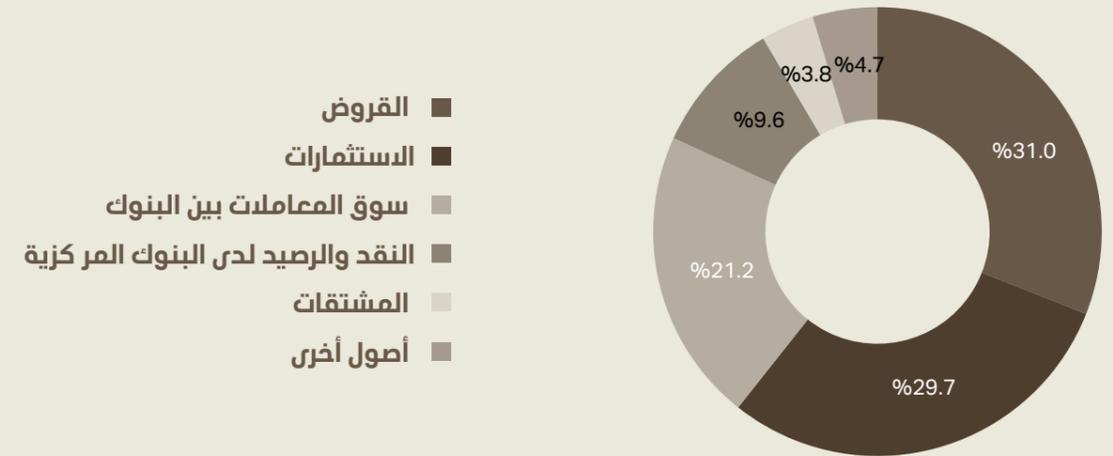
وشهد إجمالي نسبة كفاية رأس المال انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع نمو الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن إطار الدعامة 1، مقارنةً بنمو رأس المال المؤهّل. ارتفع إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 11.7% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى توسّع إجمالي الأصول، في حين سجّل رأس المال المؤهّل نمواً بنسبة 10.9% على أساس سنوي خلال عام 2024. ظلّت الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان تشكّل المكوّن الأكبر من الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث بلغت نسبتها 88.3%، رغم تراجع حصّتها بشكل طفيف مقارنة بالعام السابق. كما ساهمت المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8.8% و 2.9% على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية في النظام المصرفي في دولة الإمارات 9.5% في ديسمبر 2024، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، مما يؤكد على كفاية رأس المال والمرونة المالية للنظام.¹⁵

¹⁵ يتم فرض متطلبات نسبة رافعة مالية إضافية قدرها 0.5% على البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIB).

¹⁶ تتكوّن الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي في دولة الإمارات من الانكشاف عبر الحدود للعمليات المحلية المرخصة التي تقوم بها البنوك في دولة الإمارات والشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنوك الوطنية الإماراتية. ويستثنى من الانكشافات الموحدة تلك الانكشافات التي تتم داخل المجموعة بين المكتب الرئيسي والفروع الأجنبية والشركات التابعة.

الرسم البياني 8.1.2: مكونات الأصول الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



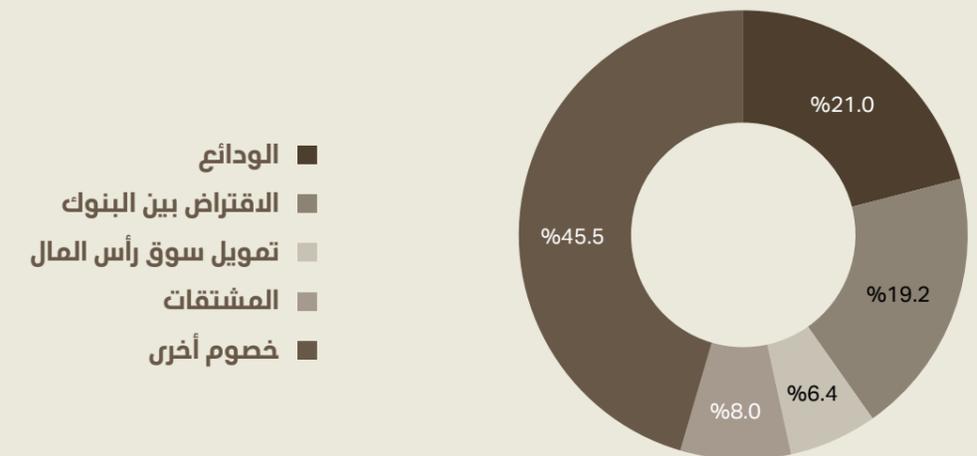
المصدر: المصرف المركزي

شكّلت الخصوم الخارجية الموحدة نسبة 26.6% من إجمالي الأصول الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات. وبلغت نسبة الخصوم عبر الحدود الخاصة بالعمليات المحلية للبنوك في دولة الإمارات 16.5%، في حين شكّلت نسبة خصوم الفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنوك العاملة في دولة الإمارات 10.1% من إجمالي الأصول الموحدة.

انخفضت الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 9.4% على أساس سنوي خلال عام 2024 وسط أوضاع التمويل المحلية الموازية في دولة الإمارات. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة الخصوم الخارجية الموحدة من إجمالي الخصوم الموحدة بمقدار 0.4 نقطة مئوية.

ظلت الخصوم الخارجية الموحدة تتكوّن بشكل رئيسي من الودائع، يليها الاقتراض بين البنوك، ثم تمويل سوق رأس المال. وساهمت ودائع الشركات بنحو نصف إجمالي الودائع الخارجية الموحدة، وتبعتها ودائع الأفراد، وودائع المؤسسات المالية غير البنكية، ثم الودائع الحكومية.

الرسم البياني 9.1.2: مكونات الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

المربع 3: متطلبات النسبة الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال

يلزم المصرف المركزي كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال لتنظمة رأس المال الصادرة عنه، والتي تتبع منهجاً موحداً لمعايير بازل 3.¹⁷ بالإضافة إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس مال العمامة 1، ويجب على البنوك تلبية متطلبات احتياطي رأس المال من خلال رأس مال حقوق ملكية عادية الشق-1 (انظر الجدول أدناه). يُطبّق على كافة البنوك مصد لحماية رأس المال بنسبة 2.5% في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية الشق-1. وسيتم الإعلان عن مصد التقلبات الدورية لرأس المال بالنسبة لـ إنكشافات دولة الإمارات عند نسبة 0.5% اعتباراً من عام 2026. حافظ المصرف المركزي على تصنيفه لـ أربعة بنوك باعتبارها بنوكاً محلية ذات أهمية نظامية، وقام بزيادة مصد حماية رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية لتحد هذه البنوك خلال عام 2024.

المربع 3: الجدول 1: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال	متطلبات الحد الأدنى (لا تتضمن مصد حماية رأس المال)	متطلبات الحد الأدنى (تتضمن مصد حماية رأس المال)
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	7.0%	9.5%
نسبة الشق-1	8.5%	11.0%
نسبة كفاية رأس المال	10.5%	13.0%

متطلبات إضافية لنسبة حقوق الملكية العادية الشق-1

مصد حماية رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية ¹⁹	0.5% - 2.5% متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة
مصد التقلبات الدورية لرأس المال	ملحظة: بنك أبوظبي الأول: 2.0%، بنك الإمارات دبي الوطني: 1.5%، بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي: 0.5%
	0% على إنكشافات الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص في دولة الإمارات حتى نهاية عام 2025، و0.5% اعتباراً من عام 2026.
	ملحظة: توضع متطلبات مصدّ التقلبات الدورية لرأس المال على الإنكشافات في الدول الأخرى للهيئات المعنية في تلك الدول.

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات نسبة الرفع المالي للبنوك في دولة الإمارات

يتعيّن على كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات الامتثال لمعايير نسبة الرفع المالي الصادرة عن المصرف المركزي، والتي تتبع معايير بازل بشأن نسبة الرفع المالي.²⁰ ويجب على كافة البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي في جميع الأوقات، برأس مال الشق-1.

المربع 3: الجدول 2: متطلبات نسبة الرفع المالي في دولة الإمارات

متطلبات الرفع المالي	متطلبات الحد الأدنى
نسبة الرفع المالي	3.0%
متطلبات إضافية	متطلبات الحد الأدنى
مصد الحماية الإضافي لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5% إضافية لمتطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

المصدر: المصرف المركزي

¹⁷ يجب على البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة تلبية نسبة إجمالي رأس مال إلى إجمالي أصول تبلغ 12.5%.

¹⁸ ستخضع متطلبات رأس المال التي فرضها المصرف المركزي للمزيد من التعديل في السنوات القادمة بعد صدور المعايير المعدلة لرأس المال عن بازل 3.

¹⁹ للمزيد من المعلومات حول منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي للعام 2020.

²⁰ البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة غير ملزمة بتلبية متطلبات نسبة الرفع المالي.

متطلبات السيولة

يطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر على خمسة بنوك وطنية عاملة في دولة الإمارات.²¹ متبعاً في ذلك معايير بازل 3 للسيولة. وتخضع البنوك المتبقية العاملة في دولة الإمارات لمتطلبات محددة خاصة بدولة الإمارات، بناءً على نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة.

المرجع 3: الجدول 3: متطلبات السيولة في دولة الإمارات

النسبة	المتطلبات
نسبة تغطية السيولة	100% كحد أدنى
نسبة صافي مصادر التمويل المستقر	100% كحد أدنى
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	10% كحد أدنى
نسبة السلف إلى المصادر المستقرة	100% كحد أقصى

المصدر: المصرف المركزي

الضوابط القائمة على المقترضين

يطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة القرض إلى القيمة على قروض الرهن العقاري للأفراد. وتم تقسيم هذه المتطلبات للعقارات التي يشغلها المالك، والعقارات اللقحة، والعقارات قيد الإنشاء، وضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، قام المصرف المركزي بتعديل متطلبات نسبة القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة. وظل هذا الإجراء معمولاً به، كما تم اعتباره مناسباً في البيئة المالية الكلية الحالية.

المرجع 3: الجدول 4: متطلبات نسبة القرض إلى القيمة

مواطنو الإمارات	مشترو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك	قيمة العقار
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	85% كحد أقصى من قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أكثر من 5 ملايين درهم	75% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقار التالي		
65% كحد أقصى من قيمة العقار		
العقارات قيد الإنشاء		
50% كحد أقصى من قيمة العقار		

الوافدون

مشترو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك

قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	80% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	70% كحد أقصى من قيمة العقار

العقار التالي

60% كحد أقصى من قيمة العقار

العقارات قيد الإنشاء

50% كحد أقصى من قيمة العقار

المصدر: المصرف المركزي

بالإضافة إلى متطلبات نسبة القرض إلى القيمة، يفرض المصرف المركزي حداً أقصى لنسبة عبء الديون تبلغ 50% من إجمالي الدخل الشهري للوافدين ونسبة 60% للمواطنين على التوالي. ويعني ذلك أنّ إجمالي الانقساط الشهرية المستحقة على المقترض، بما في ذلك القرض العقاري المقترض، يجب ألا يتجاوز نصف إجمالي دخله الشهري في أي وقت. علاوة على ذلك، تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ التمويل بما لا يتجاوز 8 أضعاف الدخل السنوي للمواطنين الإماراتيين، و7 أضعاف الدخل السنوي للوافدين. كما تم تحديد الحد الأقصى لمدة سداد القروض العقارية بـ 25 عاماً.

الدليل الإرشادي للمصرف المركزي

يمكن الاطلاع على الأنظمة والمعايير والإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي من خلال الدليل الإرشادي المنشور على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي. ويهدف الدليل الإرشادي إلى بيان الإطار الرقابي المعمول به حالياً. وللإطلاع على أبرز التطورات الرقابية خلال عام 2024، يُرجى الاطلاع على قسم «التشريعات والأنظمة الرقابية» في التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعام 2024.

2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط

أجرى المصرف المركزي الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط لعام 2024 بهدف تقييم مدى مرونة بنوك دولة الإمارات في ظل سيناريو سلبي افتراضي. واشتمل هذا السيناريو على تصوّر حدوث ركود عالمي متزامن نتيجة للمخاطر الجيوسياسية واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة. وأظهرت النتائج أنّ النظام المصرفي في دولة الإمارات قادر على تحمّل مثل هذه الصدمات، مع الحفاظ على معايير الملاءة والسيولة، والاستمرار في تقديم الائتمان لاقتصاد دولة الإمارات.

في ظل السيناريو السلبي، انخفض متوسط نسبة حقوق الملكية العادية – الشق 1 بمقدار 312 نقطة أساس، من 14.0% إلى 10.9%. لكنّه ظل أعلى من الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية. كما أكدت اختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة قدرة البنوك على تحمّل مستويات عالية من تدفقات الودائع الخارجة، ومحدودية الوصول إلى التمويل في السوق لفترة تصل إلى 60 يوماً. واحتفظت البنوك بفائض سيولة قدره 290 مليار درهم لفترة ضغط مدتها 30 يوماً، و 241 مليار درهم لفترة 60 يوماً، مما يضمن استقرار السيولة على مستوى النظام المصرفي.

1.2.2 المقدمّة

يُعد الحفاظ على مرونة النظام المالي في دولة الإمارات أحد الركائز الأساسية ضمن مهام المصرف المركزي. ويستخدم المصرف المركزي إطاراً شاملاً لاختبارات القدرة على تحمّل الضغط كأداة استباقية لتقييم مرونة النظام المالي. ويجمع هذا الإطار بين منهجيتي التقييم التصاعدي والتنازلي لتقييم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي.

ولتعزيز قدراته على تقييم المخاطر، يعتمد المصرف المركزي منهجيات إضافية أيضاً، تشمل اختبارات القدرة على تحمّل حساسية الضغط لتقييم عوامل مخاطر محددة، واختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة لقياس مدى الصمود في مواجهة الصدمات المتعلقة بالسيولة، إضافةً إلى اختبارات القدرة على تحمّل الضغط في مواضيع محددة مصممة لاستهداف أوجه الضعف المحددة التي يتم رصدها على مستوى القطاع. ويسهم هذا النهج متعدد المستويات في تحقيق تحديد شامل للمخاطر، ويُعزّز الحفاظ مسبقاً على الاستقرار الكلي للنظام المالي في دولة الإمارات.

وقد تضمن برنامج اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2024 محذلات تستند إلى أحدث التطورات الاقتصادية وتقييمات المخاطر. ويستعرض هذا القسم نتائج البرنامج، بما في ذلك اختبارات الملاءة والسيولة التصاعدي والتنازلي، بالإضافة إلى تحليلات السيناريوهات في مواضيع معينة.

²¹ البنوك الخاضعة لمتطلبات السلف إلى نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي مصادر التمويل المستقر هي: بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق.

²² سيخضع متطلب السيولة الذي فرضه المصرف المركزي لمزيد من التعديل في السنوات القادمة بعد صدور المعايير المعدلة للسيولة عن بازل 3.

الرسم البياني 2.2.2: نسب رأس مال حقوق الملكية العادية - الشق 1 تحت اختبار القدرة على تحمّل الضغط



المصدر: المصرف المركزي

تمثلت الدوافع الرئيسية لتدهور رأس المال في خسائر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وقابلها جزئياً الربح قبل انخفاض القيمة. وقد تجاوزت خسائر مخاطر الائتمان، لا سيما في شريحة الإقراض للشركات، ضعف تلك المسجلة في السيناريو الأساسي. أما خسائر مخاطر السوق فقد نشأت بشكل رئيسي نتيجة صدمات أسعار الفائدة وفروقات الأسعار في الائتمان، مما أثر سلباً على ممتلكات البنوك من سندات الدين. وانخفض الربح قبل انخفاض القيمة في ظل السيناريو السلبي بنسبة 20% مقارنةً بعام 2023، وذلك نتيجة الفرضيات التي تفترض عدم قدرة البنوك على تمرير كامل تكاليف التمويل المرتفعة إلى عملائها.

الرسم البياني 3.2.2: تحليل تغيّر نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 للفترة 2023-2024

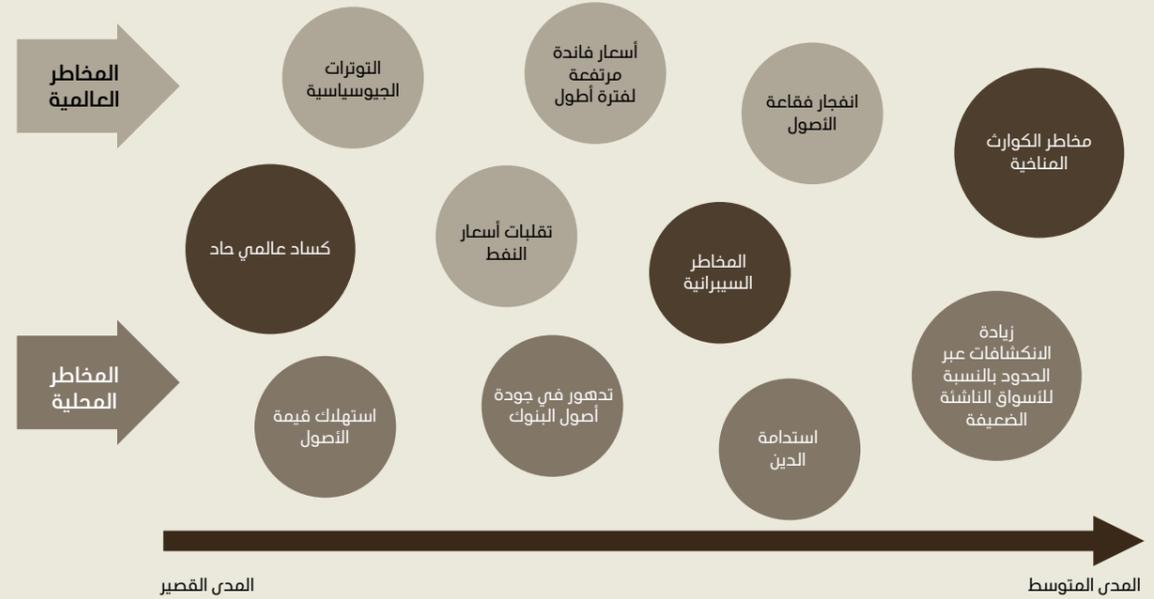


المصدر: المصرف المركزي

2.2.2 السيناريوهات والمنهجية

تبدأ عملية اختبارات القدرة على تحمّل الضغط التي يُجريها المصرف المركزي بتحديد أوجه الضعف، ومستببات المخاطر، وقنوات انتقالها التي قد تؤدي إلى خلل في الاستقرار المالي.²³

الرسم البياني 1.2.2: المخاطر الافتراضية الرئيسية على الاقتصاد والنظام المالي لدولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

أجرى إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2024 تقيماً لسيناريوهين على مدى ثلاث سنوات، صمّمهما وطبّقهما المصرف المركزي ضمن اختبارات تنازلية وتصاعديّة لقياس القدرة على تحمّل الضغط.

ويعكس السيناريو الأساسي التوقعات المالية الكلية التي تم الإجماع عليها، والتي تتسم بنمو قوي في القطاع غير النفطي، واستقرار في إنتاج النفط، وتضخم معتدل. كما كان من المتوقع أن ترتفع أسعار المساكن، بالتوازي مع استمرار التوسع الاقتصادي في كل من دبي وأبوظبي.

أما السيناريو السلبي، فقد تضمن حدوث ركود عالمي متزامن ناجم عن توترات جيوسياسية، واستمرار أسعار الفائدة المرتفعة، وضغوط تضخمية مستمرة، وتضمنت السمات الرئيسية لهذا السيناريو اضطرابات في التجارة العالمية، وتقلبات حادة في أسواق السلع الأساسية، وضعف في النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل سلباً على اقتصاد دولة الإمارات من خلال انخفاض قيم الأصول، وارتفاع مخاطر الائتمان، وزيادة الانكشافات عبر الحدود على الأسواق الناشئة الأضعف، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور جودة الأصول في الميزانيات العمومية لبنوك دولة الإمارات المشاركة في الاختبار.

3.2.2 نتائج اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي

أشارت نتائج اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي لعام 2024 إلى أنّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات سيبافظ على رسيمة كافية، حتى تحت الظروف الشديدة المحمّدة في السيناريو السلبي. فقد انخفضت نسبة حقوق الملكية العادية - الشق 1 بمقدار 312 نقطة أساس، من 14.0% إلى أدنى مستوى لها عند 10.9%، إلا أنها بقيت أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.²⁴

²³ تتكوّن سيناريوهات اختبار القدرة على تحمّل الضغط من سير السيناريو والمسارات المتغيرة، والصدمات. يصف السيناريو نقاط الضعف، والصدمات وقنوات الانتشار المرتبطة بها. وتشمل المسارات المتغيرة التوقعات ربع السنوية على مدى أفق يأخذ بالاعتبار 12 متغيراً مالياً كلياً رئيسياً، وتغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد في دولة الإمارات، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وإنتاج النفط في دولة الإمارات، ومؤشر أسعار المستهلك، وأسعار النفط، وأسعار العقارات، ومؤشرات أسعار الأسهم، وسعر اليورو لمدة ثلاثة أشهر، ومعدلات إشغال الفنادق. ويؤخذ لدى البنوك المشاركة خيار استخدام متغيرات إضافية بعد موافقة المصرف المركزي على منهجية توسع السيناريو ذي العلاقة، ومسارات السيناريو للمتغيرات الإضافية.

²⁴ شاركت جميع البنوك الوطنية في دولة الإمارات وأربعة بنوك أجنبية كبرى في اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي لعام 2024.

6.2.2 التحسينات على منهجية اختبارات القدرة على تحمّل الضغط

أمرز المصرف المركزي تقدماً ملحوظاً في تطوير إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط. وقد شملت هذه التحسينات التحقق التلي من البيانات، وتوافقها مع النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تقييمات أكثر تفصيلاً لمخاطر محددة. كما أسهم دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تصميم السيناريوهات من خلال تحسين قدرات رصد المخاطر وإجراء مقارنات معيارية. وتُساعد هذه الأدوات في تحديد العلاقات المعقدة والمخاطر المخفية، ما يوفّر مرئيات قيّمة لتطوير السيناريوهات ويثري عملية الاختبار بشكل عام.²⁵

7.2.2 تأثيرات سياسات اختبارات القدرة على تحمل الضغط

تُوفّر نتائج اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2024 أساساً قوياً تستند إليه القرارات بشأن السياسات. فقد أسهمت هذه النتائج في إقرار توزيعات الأرباح، وتعزيز الرقابة على البنوك، ودعم تنفيذ الأدوات الاحترازية الكلية. كما تُسهم النتائج في توجيه اتخاذ التدابير التصحيحية لمعالجة أوجه الضعف المحددة، وتعزيز مرونة القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

وفيما يتعلّق بالتوجّهات المستقبلية، يخطط المصرف المركزي لتوسيع إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغط في عام 2025، مع التركيز بشكل خاص على تقييم أكثر تفصيلاً للمخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ من خلال اختبار تصاعدي. ويضمن المصرف المركزي، من خلال الاستمرار في تطوير المنهجيات وتضمين المخاطر الناشئة، جاهزية النظام المالي في دولة الإمارات لرصد المخاطر الناشئة، والتعامل مع التحديات المتغيرة، والحفاظ على الاستقرار المالي.

المربع 4: مؤشر فجوة السيولة

استخدم المصرف المركزي مؤشر فجوة السيولة ضمن تحليلات سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة، لتقييم مرونة البنوك في مواجهة الأوضاع السلبية. ويقاس المؤشر، بحسب تعريف برونمير «Brunnermeier»، وجورتون «Gorton» وكريشناورثي «Krishnamurthy»،²⁶ الفجوة بين سيولة الأصول في السوق وسيولة التمويل للخصوم. ويوفّر هذا الإطار مرئيات أساسية حول قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل خلال فترات الضغط.

يستمد مؤشر فجوة السيولة قيمته من عنصرين رئيسيين:

- **سيولة الأصول:** وهي تعكس القيمة النقدية المكافئة التي يمكن تحقيقها من أصول البنك في ظل أوضاع الضغط، مع تعديلها بناء على أوضاع السوق ونسب انخفاض القيمة.
- **سيولة الخصوم:** تُمثل احتياجات السيولة الناتجة عن هيكل مواعيد استحقاق خصوم البنك، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر إعادة التمويل واحتمالية التعرّض لضغوط السيولة.

يتم حساب مؤشر فجوة السيولة كمجموع مرجّح يعكس السيولة النسبية لكل فئة من فئات الأصول والخصوم. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق أوزان متغيرة زمنياً على كل شريحة من شرائح مواعيد الاستحقاق، بحيث تمثّل مساهمة كل شريحة في توفير السيولة (أي تعكس تحسين قدرة البنوك في اختيار فجوة السيولة) وتُمنح الشرائح قصيرة الأجل أوزاناً أعلى بما يتماشى مع استراتيجيات البنوك في تحسين السيولة.

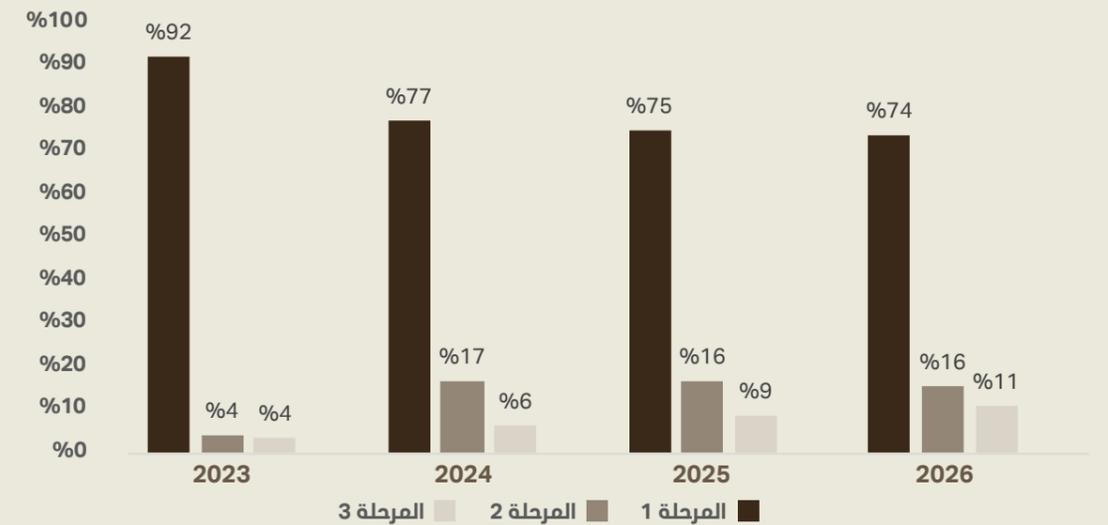
يوفّر تجميع مؤشر فجوة السيولة على مستوى البنوك نظرة شاملة لمخاطر السيولة على مستوى النظام، مما يساعد المصرف المركزي في تنفيذ تدابير الاستقرار المالي. ويكمل المؤشر إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة من خلال توفير تقييم أكثر تفصيلاً وملاءمة لمخاطر السيولة. كما أنّ التوازن المتغيرة زمنياً التي تُطبّق على مختلف شرائح مواعيد الاستحقاق في المؤشر تتيح رصد أوجه الضعف ضمن فترات زمنية محددة، بخلاف نسبة تغطية السيولة التي تركز فقط على فترة 30 يوماً، وقد تتخطى المخاطر المرتبطة بالاستحقاقات على فترات أقصر أو أطول. ويعكس المؤشر الفجوة بين الأصول السائلة والخصوم. وعليه، فإنّ مؤشر فجوة السيولة الذي يتجاوز 100 يُشير إلى أنّ البنك يمتلك أصولاً سائلة تتجاوز التزاماته في سيناريو اختبار الضغط، مما يعني أنه من غير المرجح أن يواجه صعوبات في السيولة على المدى القصير.

²⁵ توفّر أدوات الذكاء الاصطناعي الناشئة، مثل النماذج اللغوية الكبيرة، مزيد من الفائدة في مجال رصد المخاطر وتصميم السيناريوهات، حيث تُتيح هذه الأدوات معالجة وتلخيص كميات كبيرة من البيانات المستخلصة من المنشورات والمناقشات مع الشركاء الرئيسيين، مما يُسهم في الكشف عن المخاطر المخفية والعلاقات المعقدة. تُكفل السيناريوهات المحددة باستخدام الذكاء الاصطناعي تلك الفعّدة بواسطة الإنسان، من خلال الكشف عن أوجه الضعف، ومسببات المخاطر، وفنوتات انتشارها، ما يوفّر مقارنة معيارية لعمليات اختبارات القدرة على تحمّل الضغط.

²⁶ Brunnermeier, Markus K., Gorton, Gary, and Krishnamurthy, Arvind. «Liquidity Mismatch Measurement.» In Risk Topography: Systemic Risk and Macro Modeling, edited by Markus K. Brunnermeier and Arvind Krishnamurthy, 99–112. University of Chicago Press, 2014. DOI:10.7208/chicago/9780226077628.003.0005

سجلت الانكشافات المصنّفة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 زيادة كبيرة، إذ ارتفعت الانكشافات في المرحلة الثانية من 4% إلى 16%، في حين ارتفعت الانكشافات في المرحلة الثالثة من 4% إلى 11%، مما يعكس ارتفاع معدلات العجز عن السداد على مستوى قطاعات الشركات، والأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والحكومة، والإفراض خارج الميزانية العمومية.

الرسم البياني 4.2.2: اختبار القدرة على تحمّل الضغط – توزيع المراحل وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9



وبصفة عامة، أبرزت النتائج مرونة القطاع المصرفي في دولة الإمارات، حيث أظهر قدرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الملاءة، على الرغم من مستويات الضغط الكبيرة.

4.2.2 نتائج اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة التازلي

خلال اختبارات القدرة على تحمّل الضغط على السيولة، والتي تم إجراؤها ضمن برنامج عام 2024، تم تقييم قدرة البنوك على تحمل تدفقات الودائع إلى الخارج ومحدودية إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال لمدة 30 و60 يوماً. وقد أخذت هذه الاختبارات في الاعتبار صدمات محددة لمخاطر السيولة وعلى مستوى السوق، حيث تمت الاستفادة مما حدث أثناء الالتزامات المالية العالمية السابقة.

وأظهرت النتائج محافظة البنوك بدولة الإمارات على أوضاع سيولة قوية، مدعومة بقاعدة وودائع مستقرة، ومحفظة متنوعة من الأصول السائلة عالية الجودة. وحتى في ظل أوضاع الضغط الشديدة، أظهرت البنوك قدرة على تحمّل مستويات عالية من تدفقات الودائع إلى الخارج. وتم تقدير فائض السيولة بنحو 290 مليار درهم لمدة 30 يوماً، و241 مليار درهم لمدة 60 يوماً، مما يُظهر وجود مصدات حماية كافية لضمان الاستقرار المالي.

ولاستكمال هذه الاختبارات، استخدم المصرف المركزي مؤشر فجوة السيولة، والذي يقاس الفجوة بين سيولة السوق للأصول وسيولة التمويل للخصوم. وقد بقي مؤشر فجوة السيولة للبنوك بدولة الإمارات مستقراً، بمتوسط بلغ نحو 120، ما يشير إلى أنّ البنوك تحتفظ باستمرار بأصول سائلة تتجاوز التزاماتها قصيرة الأجل.

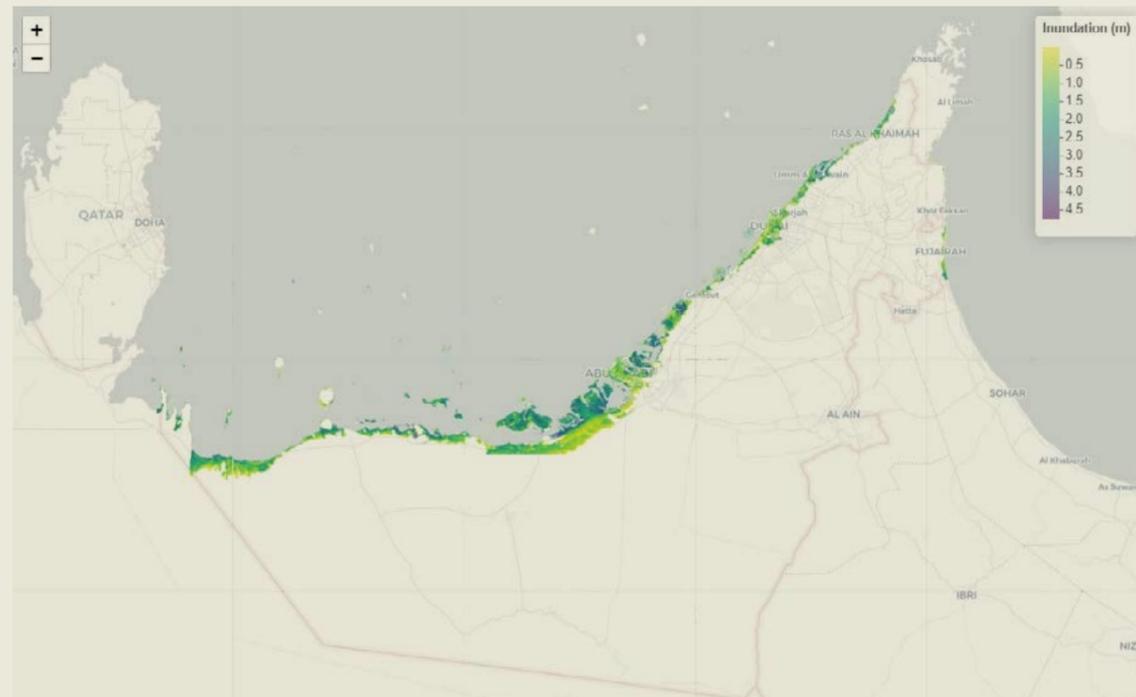
5.2.2 تحليل سيناريو مخاطر المناخ

أجرى المصرف المركزي في عام 2024 تليلاً تنازلياً لتقييم المخاطر الفعلية للمناخ، بهدف قياس التأثيرات المالية لتغيّر المناخ، لا سيّما على محافظ الإفراض العقاري لدى البنوك، وذلك نظراً لسهولة تأثرها بالمخاطر الفعلية. وقد ركّز التحليل على نوعين رئيسيين من المخاطر: الفيضانات الناتجة عن العواصف والفيضانات الناتجة عن كثافة هطول الأمطار، باستخدام خرائط فيضانات عالية الدقة وتوقعات مبنية على سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2050.

وفي هذا التقييم، تم تطبيق سيناريوهات المخاطر الفعلية باعتبارها صدمات فورية للمحفظة المستهدفة. وكشفت النتائج أنّ المخاطر المرتبطة بالمناخ قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العقارات وارتفاع مخاطر الائتمان، مما يتطلب مخصصات أعلى وخسائر أكبر وبالتالي تراجع رأس المال حسب المتطلبات الرقابية. فعلى سبيل المثال، وفي ظل سيناريوهات العواصف الشديدة، تراوحت نسبة انخفاض قيمة العقارات بين 6% و14%. في حين قد ترتفع نسبة الضسارة بسبب التخلف عن السداد بما يصل إلى 300 نقطة أساس. وعلى الرغم من أنه تم تقدير التأثير المباشر على رأس المال بنحو ثلث نقطة مئوية فقط من نسبة حقوق الملكية العادية – الشق 1، إلا أنّ المخاطر الإضافية الناتجة عن المضطرابات الاقتصادية الكلية، والتبعات المترتبة على قطاع التأمين قد تؤدي إلى مضاعفة الخسائر.

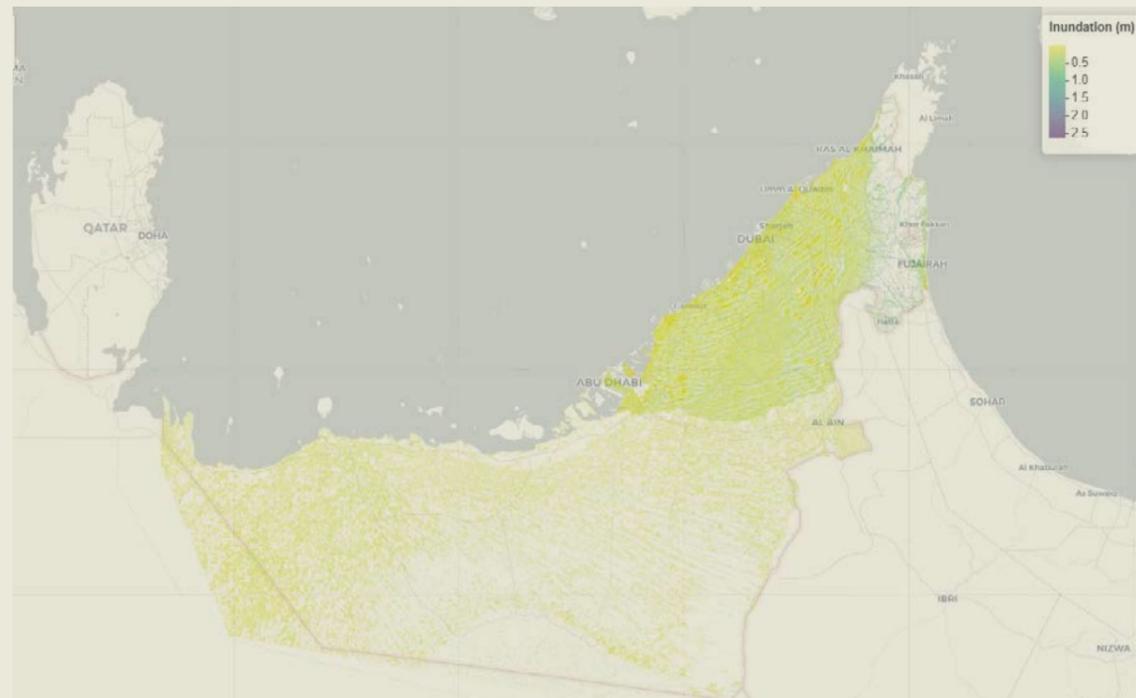
ويؤكد هذا التحليل أهمية دمج مخاطر المناخ في تقييمات الاستقرار المالي، وضرورة الحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية، مثل اعتماد سياسات إفراض تراعي المخاطر، والاستثمار في بنية تحتية مرنة.

المربع 5: الرسم البياني 1: خريطة الفيضانات - عاصفة تحدث مرة كل 100 عام (2050) وفق سيناريو انبعاثات عالية للغاية (SSP 8.5)



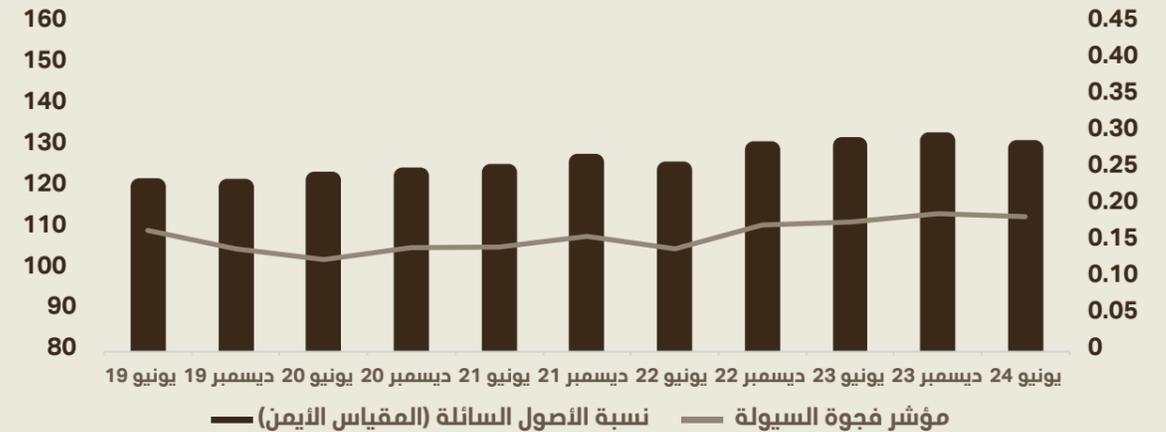
المصدر: إنتسبل

المربع 5: الرسم البياني 2: خريطة الفيضانات - فيضان ناتج عن هطول أمطار يحدث مرة كل 100 عام (2050) وفق سيناريو انبعاثات عالية للغاية (SSP 8.5)



المصدر: إنتسبل

المربع 4: الرسم البياني 1: مؤشر فجوة السيولة ونسبة الأصول السائلة



المصدر: المصرف المركزي

يوضح الرسم البياني مؤشر فجوة السيولة²⁷ الذي تم حسابه في دولة الإمارات خلال الفترة من يونيو 2019 إلى يونيو 2024. وقد ظل المؤشر مستقرًا نسبيًا مع تقلبات بحدود 120، مما يدل على قدرة مستمرة في الحفاظ على أصول سائلة أعلى من التزامات التمويل المطلوبة. وفي الوقت نفسه، تظهر نسبة الأصول السائلة (المقياس الأيمن)²⁸ توجهاً تصاعدياً، مما يشير إلى زيادة في نسبة الأصول السائلة ضمن محافظ البنوك. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج استقرار وضع السيولة لدى البنوك الكبرى في دولة الإمارات، ما يبرز قدرتها على إدارة السيولة بفاعلية في ظل أوضاع السوق المتغيرة.

المربع 5: تحليل سيناريو مخاطر المناخ - تقييم التأثيرات المالية على دولة الإمارات

أصبح تحليل سيناريوهات مخاطر المناخ أداة أساسية لتقييم التأثيرات المالية لتغير المناخ، إذ يُمكن صانعي السياسات والمؤسسات المالية من تحديد أوجه الضعف ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر. تُصنّف المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ بوجه عام إلى فئتين رئيسيتين:

- **المخاطر الانتقالية:** المخاطر الناجمة عن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون نتيجة التغييرات في السياسات والأنظمة والعمليات في السوق.
- **المخاطر الفعلية:** المخاطر الناتجة عن الأحداث المناخية مثل الفيضانات أو العواصف، والتي قد تعطل البنية التحتية والنشاط الاقتصادي وسلسلة الإمداد.

يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض قيمة الأصول، وزيادة مخاطر الائتمان، وحوادث تقلبات في الأسواق، مما قد يضغط على المؤسسات المالية من خلال ارتفاع القروض المتعثرة وتراجع ثقة المستثمرين. وإذا لم تتم معالجتها، فقد تؤدي مخاطر المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف في الجوانب الائتمانية والسوقية والتشغيلية، الأمر الذي يهدد الاستقرار المالي.

وإدراكاً لهذه التحديات، قام المصرف المركزي بدمج تقييمات مخاطر المناخ ضمن إطار الاستقرار المالي. ففي عام 2023، أجرى المصرف المركزي تحليلاً تصاعدياً لمخاطر التحول لتقييم تأثير التغييرات في السياسات المناخية على البنوك بشكل فردي. وفي عام 2024، تحول التركيز نحو إجراء تحليل تنازلي للمخاطر الفعلية، لتقييم التأثيرات المالية النظامية للكوارث المناخية. وقد استندت هذه الدراسة إلى إطار شبكة تخضير النظام المالي، واشتملت على تحديد المخاطر، وتقييم النكشاف، وتقييم أوجه الضعف، وتقدير المخاطر المالية.

العناصر الرئيسية للتحليل في عام 2024

تقييم المخاطر

ركّز التحليل على نوعين من المخاطر الشديدة المحصورة في مواقع معيّنة، وهما: الفيضانات الساحلية الناتجة عن العواصف البحرية، والفيضانات الناتجة عن هطول الأمطار. وتم استخدام خرائط فيضانات عالية الدقة (30×30 متراً) لوضع نماذج عن مستويات غمر المياه في ظل الأوضاع الحالية وسيناريوهات المناخ المستقبلية حتى عام 2050. وقد تم النظر في سيناريوهين:

- سيناريو معتدل مع ارتفاع في درجات الحرارة بمقدار +2.7 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الصناعة.
 - سيناريو نمو يعتمد على الوقود الأحفوري مع ارتفاع في درجات الحرارة بمقدار +4.4 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الصناعة.
- وقد شمل التحليل احتمالية حدوث فيضانات بمعدلات تكرر مرة كل 100 عام، ومرة كل 250 عاماً.

توفّر خرائط الفيضانات بيانات مكانية عالية الدقة حول أعماق غمر المياه في مختلف مناطق الدولة، وتُعدّ فحلاً أساسياً لتقييم المخاطر. وتُخصّص كل خريطة لنوع محدد من مخاطر الفيضانات، سواء الناتجة عن العواصف أو الأمطار، ضمن السيناريوهات ذات الصلة الموضّحة أعلاه. ويوضح أدناه نموذجان من خرائط الفيضانات المستخدمة في التحليل.

²⁷ يركّز التحليل على مجموعة من البنوك الكبرى في دولة الإمارات.

²⁸ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم هي مؤشر مالي يُستخدم لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أكثر أصوله السائلة. وتشير النسبة التي تتراوح بين 0.3 و0.5 إلى أن البنك يستطيع تغطية احتياجاته من السيولة قصيرة الأجل.

تقييم الانكشاف

شملت الدراسة تقييم انكشاف ضمانات العقارات السكنية والتجارية، بالاعتماد على قاعدة بيانات واسعة من البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الإمارات، تغطي أكثر من 100 ألف عقار.

تقييم أوجه الضعف

تم استخدام منحنيات الضرر العميق، التي تُحدّد العلاقة بين عمق الفيضان وحجم الضرر الذي يلحق بالأصول، لتقدير الخسائر الاقتصادية في قيمة الضمانات. وتفاوتت هذه المنحنيات حسب نوع العقار (مثل الفلل، الشقق السكنية، المساحات التجارية) لضمان دقة الحسابات. كما تم الاستعانة بأدوات مثل برنامج "Hazus"²⁹، الذي طوّره وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية، لتحديد العلاقة بين عمق الفيضان وحجم ضرره، ويتم استخدام العلاقات على نطاق واسع في نمذجة المخاطر المالية والتخطيط للحد من الكوارث.

التأثيرات المالية

أظهرت النتائج وجود تأثيرات محتملة كبيرة لمخاطر المناخ على النظام المالي. فقد شكّلت الفيضانات الساحلية مخاطر مرتفعة بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، في حين أنّ الفيضانات الناتجة عن الأمطار أظهرت مخاطر إضافية أقل نسبياً.

- مخاطر العواصف: تم تقدير الخسارة في قيمة العقارات بنسبة تتراوح بين 6% و14%، وذلك بحسب شدة الفيضانات. وقد تؤدي السيناريوهات الشديدة للعواصف إلى ارتفاع متوسط نسبة الخسارة في حال عدم السداد بما يصل إلى 300 نقطة أساس، وهو ما يعكس زيادة الأضرار التي تلحق بالضمانات العقارية وانخفاض قيم التصافي.
- التأثير على رأس المال: يؤدي تدهور نسبة الخسارة في حال عدم السداد إلى زيادة الحاجة لتكوين المخصصات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى استهلاك مصدات حماية رأس المال. وتم التقدير بأنّ هذا التأثير سيؤدي إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية العادية – الشق 1 بنحو ثلث نقطة مئوية تقريباً، بافتراض عدم حدوث تغيير في احتمالية عدم السداد. وقد تنشأ خسائر إضافية إذا ارتفعت احتمالية عدم السداد في القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، مثل العقارات التجارية. كما يمكن أن تؤدي التأثيرات الاقتصادية الكلية على نطاق أوسع، واضطرابات الأعمال، والتبعات المترتبة على قطاع التأمين إلى مضاعفة الخسائر.

تأثيرات السياسات والخطوات المقبلة

تؤكد نتائج تحليل سيناريوهات مخاطر المناخ لعام 2024 أهمية اعتماد استراتيجيات استباقية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في دولة الإمارات. وتشمل التوصيات الرئيسية ما يلي:

- تحسين أطر اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لتشمل توقعات مخاطر المناخ.
- وضع سياسات إقراض تراعي المخاطر للحد من الانكشاف على الأصول عالية المخاطر.
- الاستثمار في بنية تحتية مرنة، مثل تغطية تأمين محسنة على مستوى العقار، وأنظمة الحماية من الفيضانات في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر، ونظم البيانات التي تدعم تحليل مخاطر الائتمان المرتبطة بالمناخ، بهدف الحد من الخسائر الاقتصادية المستقبلية.

واستناداً إلى النهج التنازلي المُتبّع في هذا العام، يعتزم المصرف المركزي تنفيذ تحليل تصاعدي لسيناريوهات المخاطر الفعلية في عام 2025، والذي سيركّز على إجراء تقييمات أكثر تفصيلاً ويعطي الخسائر المالية غير المباشرة، ممّا سيعزّز دمج مخاطر المناخ في تقييمات الاستقرار المالي. تعكس هذه الجهود التزام المصرف المركزي بالحفاظ على مرونة النظام المالي في دولة الإمارات في ظلّ وتيرة التغير المناخي المتسارعة.

²⁹ يوفر برنامج «Hazus» التابع لوكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية أدوات وبيانات معيارية لتقدير المخاطر الناجمة عن الزلزل والفيضانات وأمواج تسونامي والتعاصير.

الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير البنكية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات

1.3 المؤسسات المالية غير البنكية

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات مرناً، بمركز ملاءة كافٍ ونمو مستمر في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بما يعكس تعزيز حماية حملة الوثائق. وبشكل عام، حافظت شركات التمويل على رسملة كافية مع مزيج من التحشّن في مستويات السيولة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالربحية ووجودة الوصول على مستوى القطاع ككل. استمرت أعمال الصرافة بدولة الإمارات في إثبات مرونتها واستقرار عملياتها، والتي تشمل خدمات الحوالت وصراف العملات وإدارة دفعات الأجور.

1.1.3 التأمين

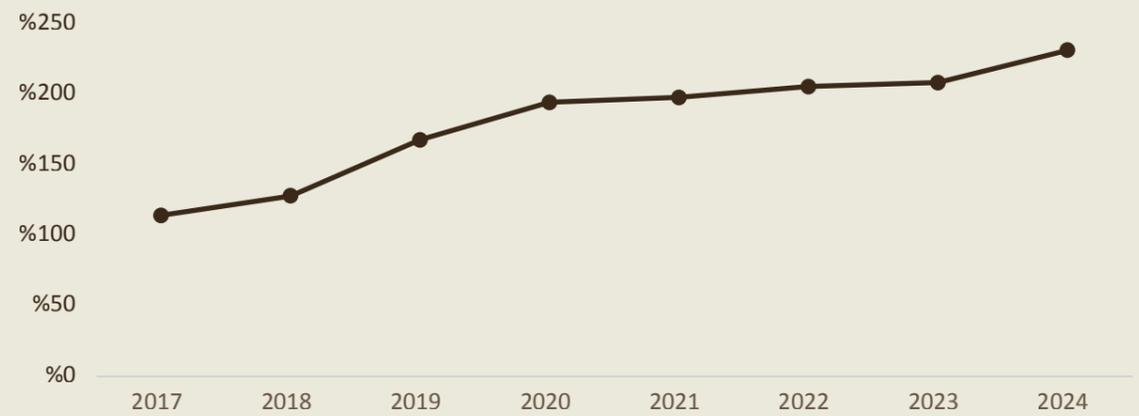
ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات مرناً خلال عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 144.4 مليار درهم، مقارنةً بـ 130.3 مليار درهم في عام 2023. وأظهر القطاع مستوى كافيًا من الملاءة المالية، واستمر في تحقيق الربحية والنمو في مؤشرات الأداء الرئيسية، مما أسهم في تعزيز حماية حملة الوثائق³⁰.

وقد أدي تطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين إلى فرض متطلبات أكثر صرامة فيما يخص الترخيص والامتثال، وتعزيز حماية المستهلك، مما أسهم في تعزيز الإطار الرقابي للقطاع³¹. كما أصدر المصرف المركزي أنظمة جديدة، من بينها نظام الجدارة والنزاهة لغراض الحوكمة³² والقواعد المحدثة لوسطاء التأمين³³ والتي تغطي متطلبات الترخيص وإعداد التقارير والرقابة.

1.1.1.3 الملاءة المالية

حافظ القطاع على مستوى كافٍ لملاءة رأس المال، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال نسبة 232%. ويعزى التحشّن في نسبة ملاءة رأس المال إلى زيادة معتدلة في رأس المال المطلوب مقارنةً بالنمو في توافر الأموال الخاصة (انظر الرسم البياني 1.1.3).

الرسم البياني 1.1.3: نسبة ملاءة رأس المال في قطاع التأمين في دولة الإمارات (%)



المصدر: المصرف المركزي

³⁰ طبق قطاع التأمين النماذج الجديدة للمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية بشأن المحاسبة لعقود التأمين (المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 17)، إلى جانب إرشادات تقييم التأثير المالي في عام 2024.

³¹ مرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين: <https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/federal-decree-law-no-48-2023-regulating-insurance-activities>

³² مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - نظام الجدارة والنزاهة: <https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/fitness-and-propriety-regulation>

³³ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - نظام وسطاء التأمين: <https://rulebook.centralbank.ae/en/rulebook/insurance-brokers%E2%8099-regulation>

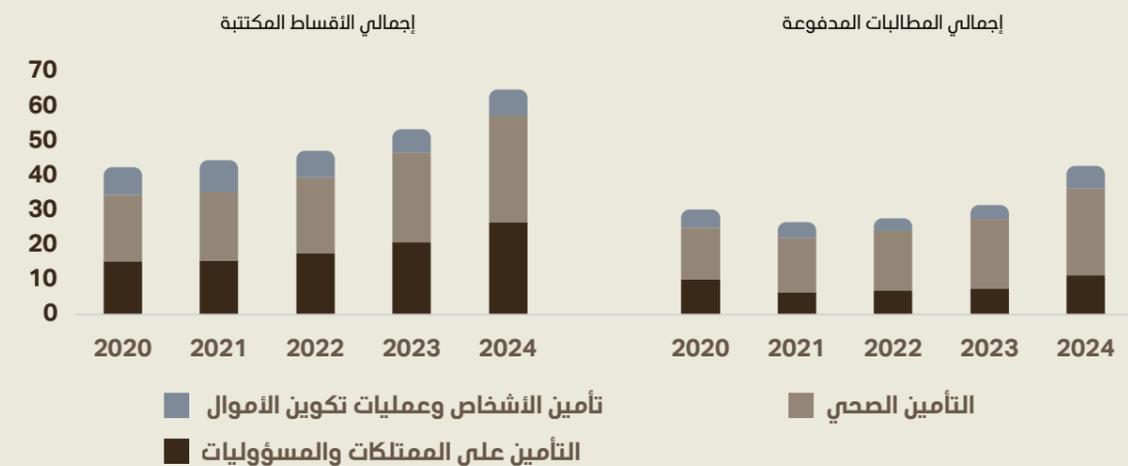
2.1.1.3 إجمالي الأقساط المكتتبه

شهد إجمالي الأقساط المكتتبه نمواً كبيراً، حيث ارتفع بنسبة 21.4% على أساس سنوي ليصل إلى 64.8 مليار درهم. وسجلت أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات نمواً بنسبة 27.9%، في حين ارتفعت أقساط التأمين الصحي بنسبة 18.5%. كما زادت أقساط تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 11.9%. وشكّلت أقساط التأمين الصحي 47.4% من إجمالي الأقساط³⁴ تلتها أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 41.0%. ثم أقساط تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 11.6%.

3.1.1.3 إجمالي المطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة عبر مختلف أنواع التأمين بنسبة 35.8%، مما يعكس زيادة المدفوعات لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، والتأمين على الممتلكات والمسؤوليات، والتأمين الصحي (انظر الرسم البياني 2.1.3). وقد أذى القطاع حوراً محورياً في دعم التعافي الاقتصادي عقب الأحوال الجوية غير المسبوقة التي شهدتها الدولة في إبريل 2024، حيث تتعلّق المطالبات بالأضرار الناجمة عنها.

الرسم البياني 2.1.3: إجمالي الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي

4.1.1.3 الربحية ومستوى الاحتفاظ بالأقساط المكتتبه

شهدت ربحية قطاع التأمين تحشّناً بفضل الأداء المستمر في الاكتتاب، حيث كان معدل نمو إجمالي الأقساط المكتتبه أعلى من معدل نمو المطالبات المدفوعة، مما أدى إلى تحشّن في نسبة الخسائر. كما نمت المخضضات الفنية بنسبة 25.6% لتصل إلى 95.7 مليار درهم، مما عزّز قدرة القطاع على الوفاء بالتزاماته تجاه حملة الوثائق. ومع ذلك، واجهت محفظة الاستثمارات انكماشاً بنسبة 3.9% ليصل إلى 74.2 مليار درهم، ما يعادل 51.4% من إجمالي الأصول، مع تنويع الاستثمارات عبر حقوق الملكية والسندات والعقارات والودائع.

وقد تحشّن معدل الاحتفاظ بأقساط التأمين المكتتبه ليصل إلى 54.3% في عام 2024، أي ما يعادل 35.2 مليار درهم، مقارنةً بنسبة 53.9% (28.8 مليار درهم) في عام 2023. ويعكس هذا التوجّه التصاعدي ارتفاع حجم الأقساط المحتفظ بها داخل دولة الإمارات، مما يشير إلى استقرار القطاع وتطوره، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استخدام أدوات نقل المخاطر المناسبة إلى مؤسسات إعادة التأمين المتخصصة.

2.1.3 نظم الدفع والتسوية

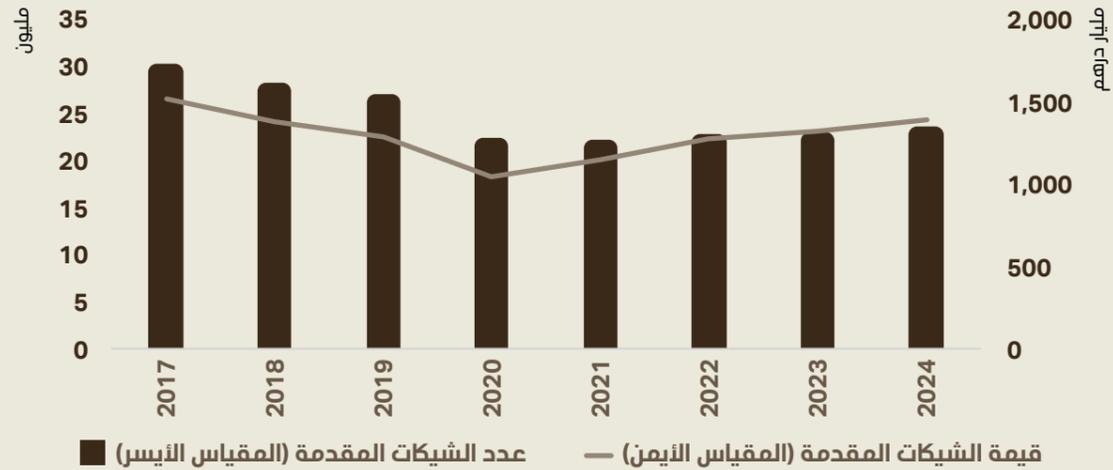
في عام 2024، واصل المصرف المركزي تطوير البنية التحتية الوطنية للدفع والتسوية ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع، مما عزّز كفاءة النظام المالي في الدولة ومرونته.

كما أمرز المصرف المركزي تقدماً في منظومة بطاقات الدفع المحلية «جيون»، التي تعالج معاملات بطاقات الخصم محلياً لضمان بقاء بيانات الدفع داخل الدولة، وفي الوقت ذاته خفض تكاليف صرف العملات الأجنبية. وتدرج هذه المبادرات ضمن برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، الذي يتماشى مع استراتيجية المصرف المركزي الرامية إلى تعزيز الابتكار والأمن والشمول المالي ضمن منظومة الدفع.

³⁴ من المتوقع أن يواصل دور التأمين الصحي نموه، بالتزامن مع بدء تطبيق التغطية الإلزامية للتأمين الصحي في جميع الإمارات على العاملين في القطاع الخاص والعمالة المساعدة، وذلك اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2025:

<https://www.mohre.gov.ae/en/media-center/awareness-and-guidance/health-insurance-scheme.aspx>

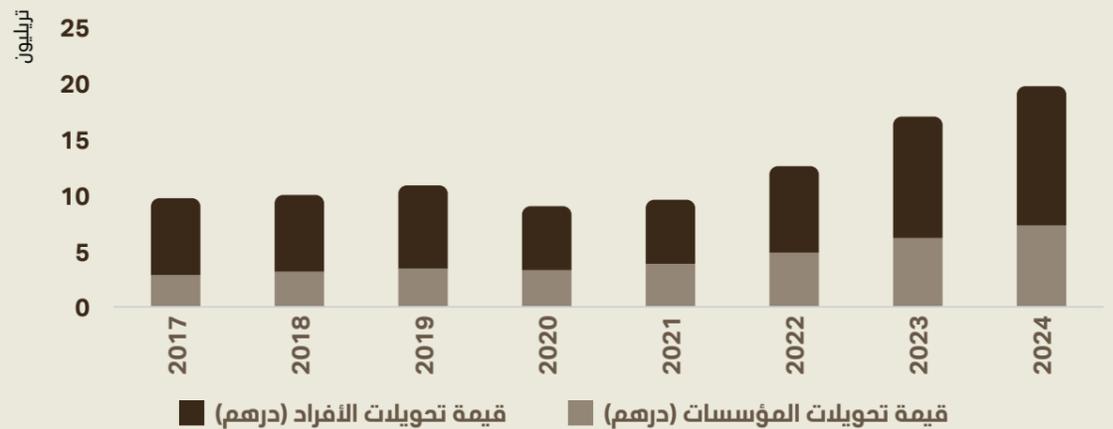
الرسم البياني 3.1.3: الشيكات المقدّمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها



المصدر: المصرف المركزي

عالج نظام الإمارات للتحويلات المالية ما مجموعه 109.7 مليون معاملة تحويلات للأفراد بقيمة 7.4 تريليون درهم، (مما يُثبت ارتفاع عدد المعاملات بنسبة 22.57% وارتفاع القيمة بنسبة 20.63% مقارنة بالعام السابق). أما التحويلات المؤسسية فقد بلغت 757,000 معاملة، بقيمة 12.5 تريليون درهم (مسجلة نمواً بنسبة 12.37% في الحجم و13.37% في القيمة مقارنة بالعام السابق).

الرسم البياني 4.1.3: قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية



المصدر: المصرف المركزي

وقد تم تعزيز قدرات الدفع عبر الحدود من خلال المشاركة في مبادرات إقليمية ودولية، بما في ذلك نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة (أفاق) ونظام الدفع عبر الحدود (بني)³⁵ والعملية الرقمية للبنوك المركزية. وأسهمت هذه الجهود في زيادة حجم المدفوعات بشكل ملحوظ، كما تُعد القدرات الفعالة للدفع عبر الحدود عنصراً أساسياً في تعزيز الاستقرار المالي، إذ تتيح تنويع المخاطر، وتدعم استمرارية التجارة والتمويل العالمي، وتخفف من المخاطر النظامية، وتُعزز المرونة في أوقات الأزمات³⁶.

وفي إطار تحسين تبادل المعلومات المالية، عمل المصرف المركزي على تطبيق معيار التيزو ISO20222، تماشياً مع خارطة الطريق التي وضعتها شبكة «سويفت». ويُتيح هذا المعيار نقل بيانات معاملات أكثر تفصيلاً، مما يُحسّن تجربة العملاء، ويُقلّل من التدخلات اليدوية، ويُعزّز قدرات منع الاحتيال، وبالتالي يُسهم في تحقيق أهداف الاستقرار المالي. وقد أجرى المصرف المركزي اختبارات مكثفة مع نظرائه الدوليين لضمان الجاهزية لاعتماد هذا المعيار.

3.1.3 البنية التحتية للسوق المالي

1.3.1.3 الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

حظيت منصة الدفع الفوري «آني» بإقبال واسع خلال عام 2024. وتتيح المنصة للعملاء تحويل مبالغ تصل إلى 50,000 درهم بشكل فوري وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وقد أسهمت خصائص المنصة، مثل المدفوعات باستخدام أحد المعرّفات، والمدفوعات باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وطلبات الدفع، وتقسيم المدفوعات، في تبسيط إجراءات المعاملات، ودعم جهود التحوّل الرقمي.

2.3.1.3 المنظومة المحلية لبطاقات الدفع

أطلق المصرف المركزي المنظومة المحلية لبطاقات الدفع «جيون»، التي تتيح توجيه معاملات نقاط البيع المحلية من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني. وبالتعاون مع شركة الاتحاد للمدفوعات، ستتضمن المرحلة الثانية من المنظومة تصميم المواصفات وإطلاق بطاقات محلية تحمل علامة تجارية محلية. ويتم تنفيذ جميع معاملات «جيون» بالدرهم الإماراتي، ممّا يلغي رسوم صرف العملات ويزيل العوائق المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

3.3.1.3 القدرة التشغيلية

ارتفعت القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات، بما في ذلك نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها، ونظام الإمارات للتحويلات المالية، ونظام الإمارات للخصم المباشر، ونظام بوابة الدفع الإلكتروني، ونظام حماية التجزير، ونظام مقسم الإمارات الإلكتروني، ونظام تعليمات الدفع الفوري، بواقع 27 مليون معاملة إضافية، وبقيمة إجمالية بلغت 2.9 تريليون درهم خلال عام 2024.

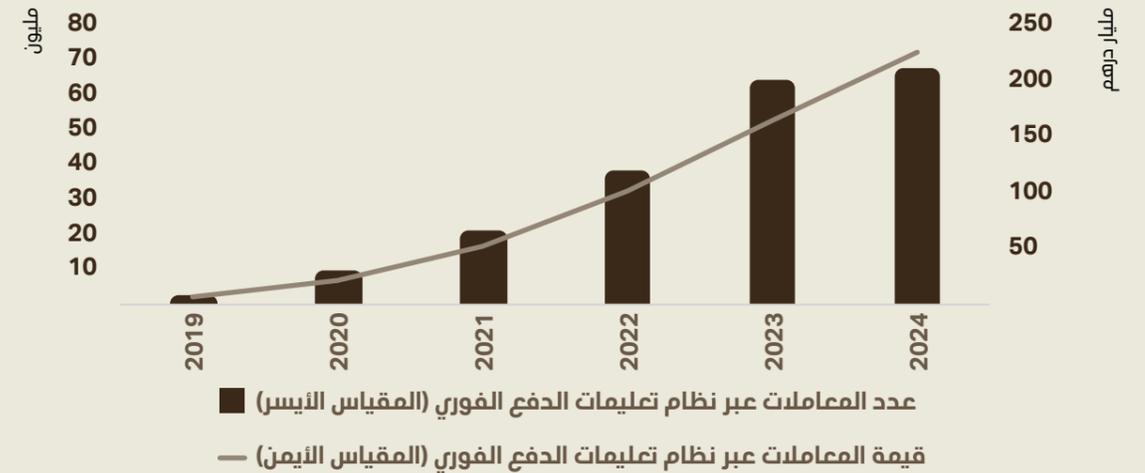
جاء نمو حجم المعاملات نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي اعتمدها المصرف المركزي، من أبرزها رفع الحد الأقصى لمعاملات نظام تعليمات الدفع الفوري من 25,000 درهم إلى 50,000 درهم. كما ساهم نظام الإمارات للتحويلات المالية بإضافة نحو 20 مليون معاملة إضافية، ونمو قدره 22.5% من حيث القيمة، حيث بلغت نحو 19.9 تريليون درهم، دون أن يؤثر ذلك على استخدام النظم الأخرى.

وقد عالج نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها ما مجموعه 23.45 مليون شيكاً، بقيمة 1.38 تريليون درهم، (مسجلة نمواً بنسبة 2.23% في عدد المعاملات و5.33% في القيمة مقارنة بالعام السابق).

³⁵ يكمن الفرق الرئيسي بين نظام «أفاق» ومنصة «بني» في نطاق التغطية الجغرافية، والعملات المدعومة، وأهلية الجهات المشاركة، ونطاق الخدمات المقدّمة.

³⁶ أصبحت المدفوعات عبر الحدود محور اهتمام كبير لدى مجلس الاستقرار المالي، ويمكن الاطلاع على المزيد عبر الرابط التالي: <https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/cross-border-payments-2/>.

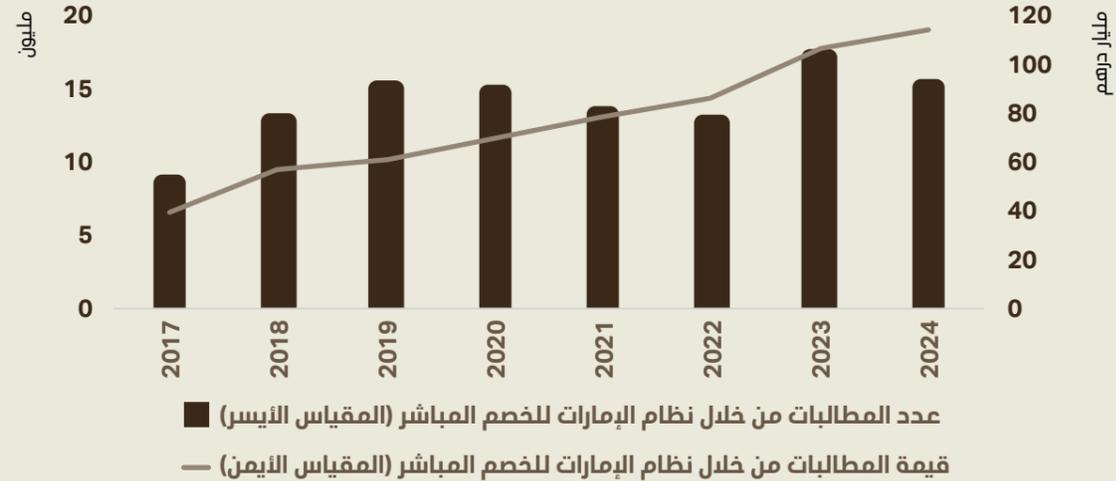
الرسم البياني 5.1.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع متوسط عدد الموظفين المسجلين في نظام حماية الأجور من 5.9 مليون موظف في عام 2023 إلى 6.1 مليون موظف في عام 2024. كما ارتفع إجمالي عدد مدفوعات الرواتب من 62.6 مليون درهم إلى 67.5 مليون درهم، في حين بلغت قيمة الرواتب المدفوعة نحو 341.1 مليار درهم في عام 2024، مقارنةً بـ 296.1 مليار درهم في عام 2023. وعلوّة على ذلك، ارتفع عدد جهات العمل المسجلة في نظام حماية الأجور كما في 31 ديسمبر 2024 إلى 321,007، مقارنةً بـ 306,451 في 2023، أي بزيادة قدرها 5%.

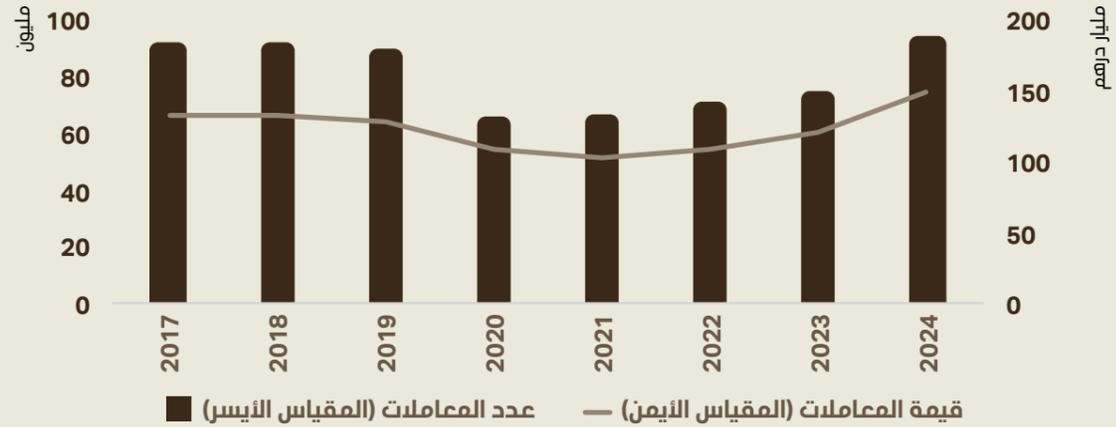
الرسم البياني 7.1.3: المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر



المصدر: المصرف المركزي

سجل نظام مقسم الإمارات الإلكتروني زيادة بنسبة تقارب 27% في عدد المعاملات وقيمتها، حيث بلغ عدد المعاملات 94.3 مليون معاملة، بقيمة 148.9 مليار درهم، مقارنةً بـ 74.2 مليون معاملة بقيمة 120 مليار درهم في العام السابق.

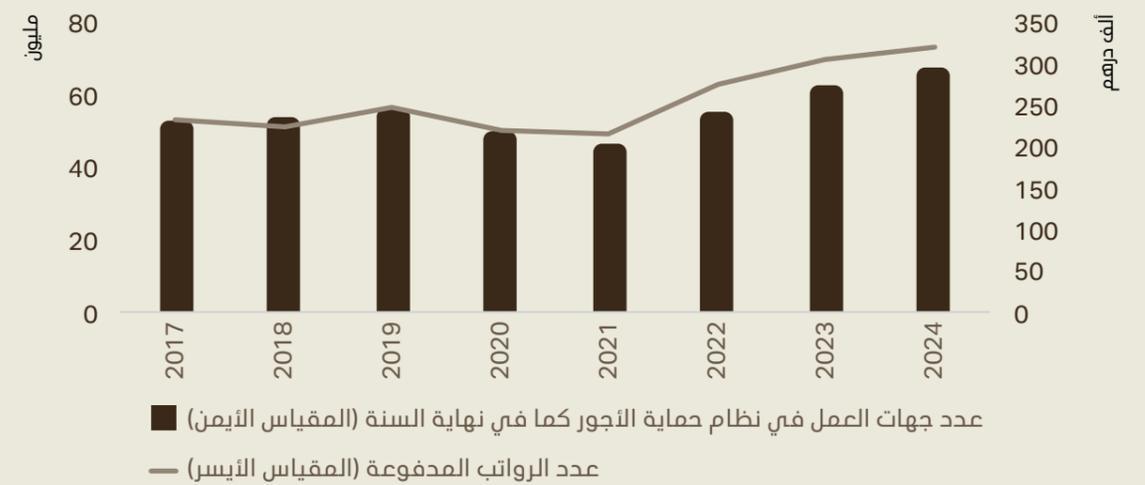
الرسم البياني 8.1.3: نظام مقسم الإمارات الإلكتروني: قيمة وعدد المعاملات



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع عدد المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري بشكل ملحوظ ليصل إلى 64.1 مليون معاملة بقيمة 164.7 مليار درهم في عام 2023، مقارنةً بـ 38.3 مليون معاملة بقيمة 101 مليار درهم في عام 2022.

الرسم البياني 6.1.3: المعاملات من خلال نظام حماية الأجور

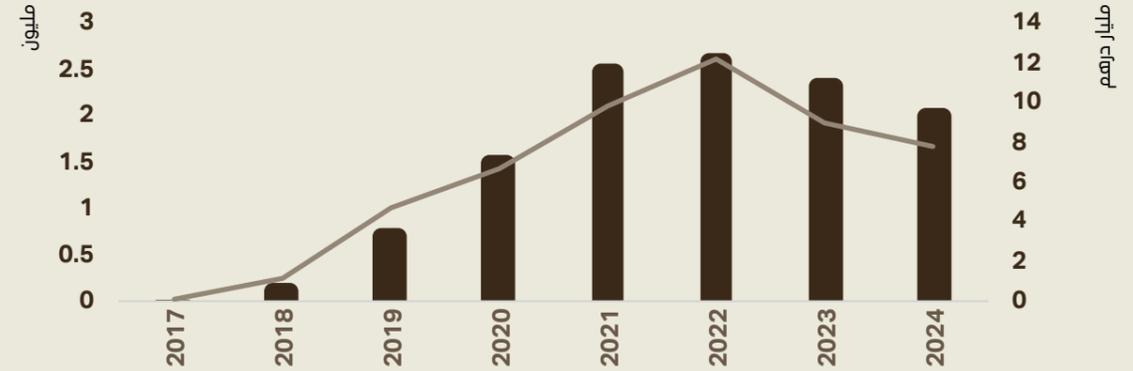


المصدر: المصرف المركزي

نُفذ نظام الإمارات للخصم المباشر 15.7 مليون معاملة بقيمة 114.2 مليار درهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 12% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 6.8%.

الرسم البياني 9.1.3: المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني

في عام 2024، عالج نظام بوابة الدفع الإلكتروني 2.1 مليون معاملة بقيمة 7.8 مليار درهم، ما يعكس انخفاضاً بنسبة 13.3% من حيث العدد و12.82% في القيمة مقارنةً بالعام السابق.



عدد المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني
قيمة المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني (درهم)

المصدر: المصرف المركزي

4.3.1.3 التقييم والرقابة

في عام 2024، عمل المصرف المركزي على تعزيز مرونة البنية التحتية للأسواق المالية الخاضعة للرقابة من خلال ضمان الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز التنسيق الرقابي.

وشملت أبرز التطورات تصنيف شركة الاتحاد للمدفوعات كنظام مدفوعات ذو أهمية نظامية. وفي هذا السياق، تم إطلاق تقييم ميداني استناداً إلى المبادئ الأساسية للبنية التحتية للأسواق المالية، ومن المتوقع استكماله خلال الربع الثاني من عام 2025. وتهدف هذه المبادرة إلى الحد من المخاطر النظامية وضمان سلامة عمليات الدفع وكفاءتها.

كما تم تعزيز التعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع من خلال اجتماعات دورية لتوحيد نهج الرقابة على البنية التحتية للأسواق المالية الخاضعة لرقابة الهيئة. وتم تعديل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهتين لترسيخ آليات التعاون وضمان إطار رقابي أكثر تنسيقاً.

وبالإضافة إلى ذلك، تابع المصرف المركزي تنفيذ التوصيات الصادرة عن التقييم الرقابي الميداني لمنصة «بني»، وذلك بالتنسيق مع المصارف المركزية الإقليمية. وتهدف هذه الجهود إلى تأكيد المرونة التشغيلية للنظام والحد من مخاطر التسوية عبر الحدود.

4.1.3 شركات التمويل

ظل إجمالي أصول شركات التمويل مستقرًا حيث لم يشهد تغييراً يُذكر، في حين ازدادت المخاوف المرتبطة بجودة الأصول وتراجعت الربحية خلال عام 2024. ومع ذلك، حافظ القطاع ككل على مصداقية كافية لحماية رأس المال والسيولة.

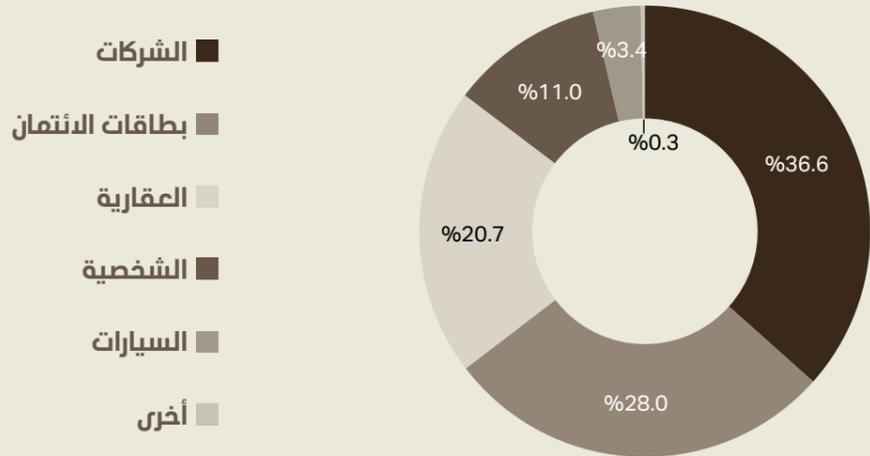
1.4.1.3 الأصول

بعد منح ترخيص لشركة جديدة، ارتفع عدد شركات التمويل النشطة العاملة في دولة الإمارات إلى 16 شركة، منها ثلاث شركات مملوكة لبنوك. وارتفع إجمالي الأصول لدى شركات التمويل بنسبة 0.2% خلال عام 2024 ليصل إلى 23.1 مليار درهم. وظلت القروض تُشكّل المكوّن الرئيسي لأصول شركات التمويل، حيث شكّلت ما نسبته 53.1% من إجمالي الأصول في عام 2024.

3.1.4.2 الإقراض

بعد انخفاض الأنشطة الائتمانية بنسبة 9.7% في عام 2023، واصلت الإقراض من شركات التمويل تراجعها خلال عام 2024 بنسبة 4.9% إضافية، ليصل إلى 12.3 مليار درهم، وهو ما يُمثّل نسبة صغيرة من إجمالي الإقراض الممنوح من المؤسسات المالية في دولة الإمارات. وتتكوّن محفظة الإقراض لدى شركات التمويل بشكل رئيسي من قروض الشركات وبطاقات الائتمان، التي شكّلت مجتمعةً نحو 65% من إجمالي محفظة القروض، متبوعةً بالقروض العقارية والشخصية. وقد ارتفعت حصة القروض الشخصية وقروض الشركات وبطاقات الائتمان خلال عام 2024، في حين سجّلت قطاعات القروض الرئيسية الأخرى تراجعاً.

الرسم البياني 10.1.3: محفظة قروض شركات التمويل (%)



المصدر: المصرف المركزي

3.4.1.3 السيولة

وفقاً لنظام شركات التمويل الصادر عن المصرف المركزي، يُحظر على شركة التمويل قبول الودائع من الأفراد. تشكّل ودائع الشركات والتمويل من البنوك والاطراف ذات العلاقة المصادر الرئيسية لتمويلها. في عام 2024، ارتفع إجمالي التمويل من شركات التمويل بنسبة 1.4% ليصل إلى 6.7 مليار درهم، مقارنةً بـ 6.6 مليار درهم في عام 2023.

وشهد متوسط نسبة الأصول السائلة³⁷ لدى شركات التمويل مزيداً من التحسّن خلال عام 2024، ليصل إلى 59.2%. وقد أسهمت تدابير تحسين السيولة المستمرة التي اتخذتها شركات التمويل في زيادة مستويات السيولة، إلى جانب تراجع الطلب على التمويل الجديد خلال العام.³⁸

4.4.1.3 جودة الأصول

تراجعت جودة الأصول لدى شركات التمويل في عام 2024، حيث ارتفع متوسط نسبة صافي القروض المتعثرة³⁹ إلى 11.7%، مقارنةً بـ 7.9% في عام 2023. وفي المقابل، لم ترتفع المخضّصات، بما في ذلك المخضّصات المحدّدة والعامّة، إلا بشكل طفيف بنسبة 0.9%، لتصل إلى 3.0 مليار درهم. ونتيجةً لذلك، تراجعت نسبة تغطية المخضّصات إلى 89.3%.

5.4.1.3 كفاية رأس المال والأرباح

بصفة عامة، حافظ قطاع شركات التمويل على رسمية كافية خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة رأس المال الكلي إلى إجمالي الأصول 53.7%، بانخفاض قدره 0.7 نقطة مئوية عن العام الماضي، وذلك رغم الارتفاع الطفيف في إجمالي صناديق رأس المال.⁴⁰

وبعد تحقيق نتائج قوية في عام 2023 بدعم من البنود غير المتكررة، تراجعت أرباح قطاع شركات التمويل بنسبة 47.1% لتصل إلى 0.6 مليار درهم في عام 2024.

5.1.3 شركات الصرافة

يتألّف قطاع شركات الصرافة في دولة الإمارات من 67 شركة صرافة مرخّصة وعاملة تخضع لرقابة وإشراف المصرف المركزي، وبنخفاض عن عدد شركات الصرافة خلال العام الماضي الذي بلغ 77 شركة، ويُعرّز ذلك بشكل رئيسي إلى عمليات الاندماج والاستحواذ، إلى جانب تشديد إجراءات الرقابة الاحترازية بحق الشركات غير الملتزمة. ومع ذلك، حافظ قطاع الصرافة على مرونته، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى توسيع شبكات الفروع ممّا عوّض انخفاض عدد شركات الصرافة، وزيادة قنوات الخدمات الرقمية، واستمرار الطلب على خدمات الحوالات وصرف العملات الأجنبية.

³⁷ يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة على النحو المحدّد في المادة 12.1 من نظام شركات التمويل، على صافي إجمالي الأصول.

³⁸ سجّلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسبة أصول سائلة أعلى بكثير من المؤسسات المملوكة لغير البنوك.

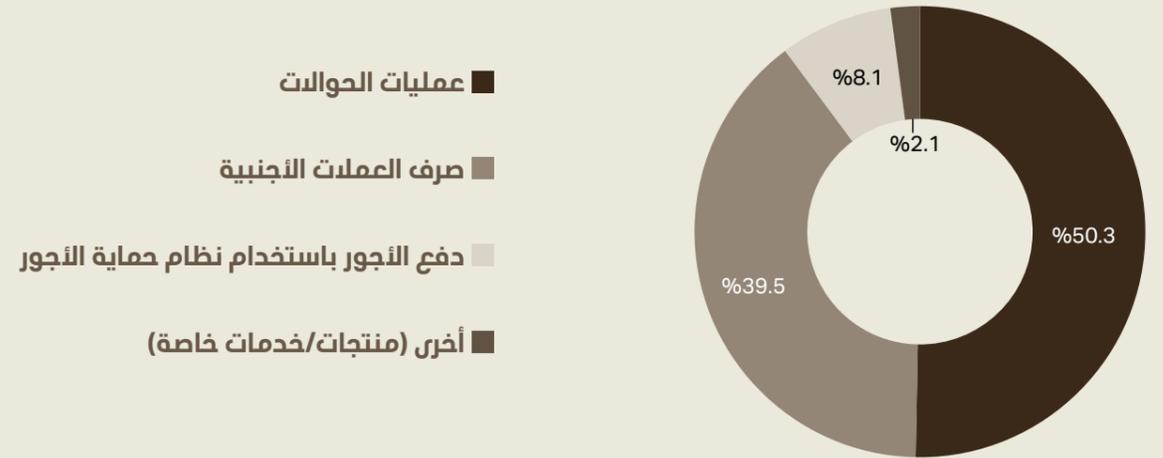
³⁹ تُعرّف نسبة صافي القروض المتعثرة بأنها القروض المتعثرة مقسومة على إجمالي القروض، ويتم خصم الفائدة المعلّقة ومخصّصات محددة من كلا رقمي البسط والمقام.

⁴⁰ استناداً إلى المادة 11.1 من نظام شركات التمويل، تتكون صناديق رأس المال الإجمالية من رأس المال المدفوع، والسحيطيات، والأرباح المحتجزة.

1.5.1.3 المنتجات والخدمات

تقدّم شركات الصرافة في دولة الإمارات خدماتها بشكل رئيسي لجالية كبيرة من المقيمين في الدولة، وتُحقق إيراداتها بشكل أساسي من خدمات الحوالات، وصرف العملات الأجنبية، وإدارة دفعات الأجر، وتُكفل هذه الأنشطة مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة، بما في ذلك دون حصر، دفع الفواتير المحلية والدولية، وشحن أرصدة الهواتف المحمولة، وتحصيل الأموال لغراض منتجات الادخار والاستثمار. وفي عام 2024، سجل الدخل الأساسي لشركات الصرافة زيادةً بنسبة 1.7%. وعلى الرغم من أنّ وتيرة النمو كانت أبطأ من العام الماضي، إلا أنّها تعكس استمرار تعافي القطاع من التراجع المؤقت في أنشطة الصرافة الذي شهده خلال فترة الجائحة.

الرسم البياني 11.1.3: الدخل الأساسي لشركات الصرافة (%)



المصدر: المصرف المركزي

2.5.1.3 صرف العملات الأجنبية

في عام 2024، شهد الدخل من صرف العملات الأجنبية تراجعاً بنسبة 1.2%، وبلغ إجمالي الدخل من خدمات الصرف الأجنبي نحو 1.2 مليار درهم، ما يشكّل 39.5% من إجمالي الدخل الأساسي لشركات الصرافة.

3.5.1.3 عمليات الحوالات

ارتفع الدخل من عمليات الحوالات بنسبة 2.4%، وبلغ إجمالي الدخل من هذه العمليات نحو 1.5 مليار درهم. وظلّت عمليات الحوالات تشكّل المصدر الرئيسي لأنشطة شركات الصرافة، حيث شكّلت ما نسبته 50.3% من إجمالي الدخل الأساسي للقطاع.

4.5.1.3 إدارة خدمات الأجر

شكّلت دفعات الأجر من خلال نظام حماية الأجر ما نسبته 8.1% من إجمالي الدخل الأساسي. وارتفع الدخل من إدارة دفعات الأجر بنسبة 9.4% في العام 2024. وبلغ الدخل من إدارة دفعات الأجر نحو 0.2 مليار درهم.

5.5.1.3 المصاريف الإجمالية

سجّل قطاع الصرافة ارتفاعاً بنسبة 7.7% في المصاريف الإجمالية، حيث بلغت نحو 2.6 مليار درهم، وتوزعت المصاريف الإجمالية على فئات مصاريف رئيسية شملت الفوائد، والعمولة، والموظفين، والمصاريف الإدارية، والمصاريف الأخرى.

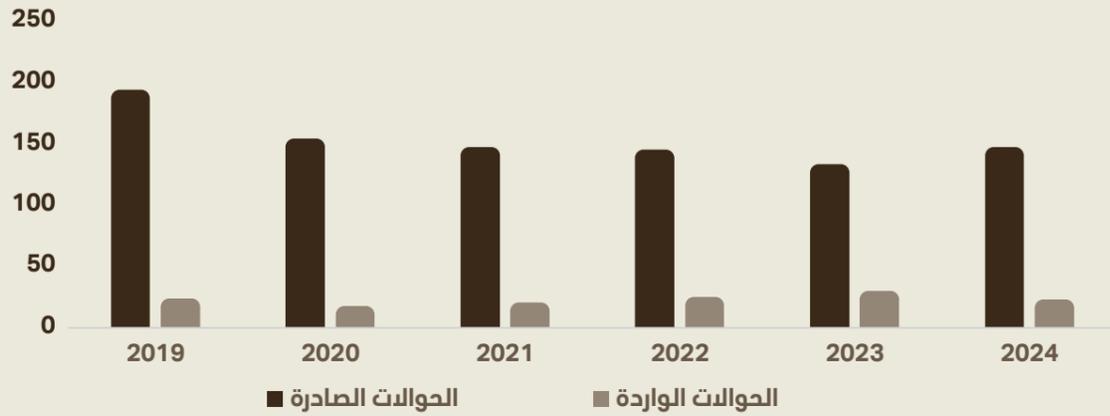
6.5.1.3 الربحية

سجّل قطاع الصرافة انخفاضاً بنسبة 25.6% في صافي الأرباح، حيث بلغ صافي الربح نحو 578.4 مليون درهم في عام 2024. ويعزى هذا التراجع إلى تباطؤ وتيرة نمو الإيرادات من الأنشطة الأساسية، والذي قابله زيادة في المصاريف الإجمالية تفوق تباطؤ وتيرة نمو الإيرادات.

7.5.1.3 عمليات الحوالات

سجّلت الحوالات الصادرة من خلال مكاتب الصرافة زيادةً بنسبة 10.5% على أساس سنوي، لتصل إلى 147.8 مليار درهم. واشتملت الحوالات الصادرة بشكل أساسي على الحوالات الشخصية بقيمة (99.8 مليار درهم)، والحوالات التجارية بقيمة (26.4 مليار درهم)، والحوالات الأخرى بقيمة (8.3 مليار درهم) والحوالات الاستثمارية بقيمة (0.6 مليون درهم). وكانت أكبر ثلاث دول مستقبلة للحوالات الصادرة هي: الهند بنسبة (28.0%)، وباكستان بنسبة (13.1%)، وبنغلاديش بنسبة (8.5% من إجمالي الحوالات).

الرسم البياني 12.1.3: الحوالات عبر شركات الصرافة (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي

8.5.1.3 كفاية رأس المال

تراجع إجمالي مركز رأس المال في قطاع الصرافة بنسبة -3.8% خلال عام 2024، ليصل إلى 3.9 مليار درهم. ويعزى هذا التراجع أيضاً إلى انخفاض عدد شركات الصرافة المرخّصة. وقد شكّل رأس مال القطاع ما نسبته 47.8% من إجمالي أصول القطاع حتى ديسمبر 2024.⁴¹

6.1.3 الدرهم الرقمي

تضع مبادرة «الدرهم الرقمي» الاستقرار المالي في مقدمة أولوياتها باعتباره هدفاً رئيسياً ضمن استراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية. ومن خلال الاستفادة من تقنيات سلسلة الكتل (بلوكتشين) المتطورة، يهدف الدرهم الرقمي إلى تعزيز مرونة وكفاءة النظام المالي، لضمان قدرته على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية المستجدة.

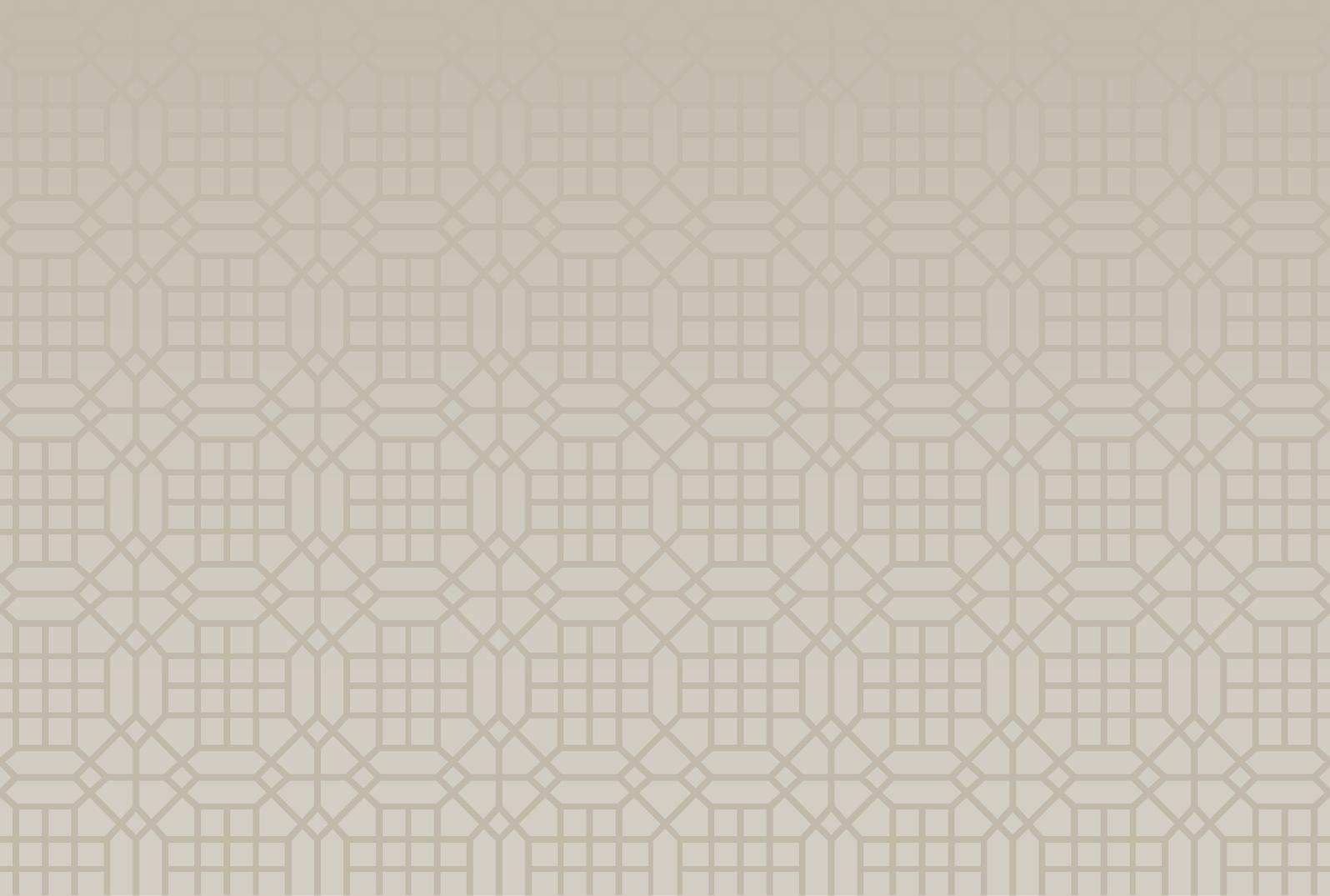
وتُسهم العملة الرقمية للبنوك المركزية في دعم الاستقرار المالي من خلال توفير وسيلة دفع رقمية آمنة وموثوقة وخاضعة للرقابة، مما يقلّل الاعتماد على نظم الدفع التقليدية التي قد تكون عُرضة للاضطرابات، وتتيح بديلاً أكثر أماناً لتسوية المعاملات. تُسلّط مبادرات المصرف المركزي، مثل جسر العملة الرقمية الثنائي مع المملكة العربية السعودية والمشاركة في مشروع «الجسر» بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، الضوء على كيفية إمكانية تعزيز العملات الرقمية عبر الحدود لتسهيل والاستقرار في أنظمة التجارة الدولية والمدفوعات.

أما محلياً، يُسهم الدرهم الرقمي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تمكين نظم المدفوعات التي تتسم بفعاليتها وشفافيتها للأفراد والشركات والمؤسسات، ويضمن أن تكون عمليات الدفع أقل عرضة للمخاطر النظامية وحالات القصور التشغيلية. وقد تم تصميم إطار العملة الرقمية للبنوك المركزية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال والتهديدات السيبرانية والاحتيال، بما يُعزز الثقة في المنظومة المالية.

علوّة على ذلك، فإنّ دمج العملة الرقمية للبنوك المركزية في البنية التحتية المالية لدولة الإمارات يدعم التنوع الاقتصادي والمرونة، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية على المدى الطويل. ومن خلال تعزيز الشمول المالي وتوفير عملة رقمية يسهل الوصول إليها، يضمن الدرهم الرقمي مشاركة واسعة في الاقتصاد الرقمي، مما يُسهم في إيجاد بيئة مالية أكثر استقراراً وشمولاً.

ومن خلال هذه الإجراءات، يُجسّد المصرف المركزي التزامه بالحفاظ على الاستقرار المالي، وفي الوقت ذاته العمل على اعتماد الابتكار والتقدّم التكنولوجي في النظام النقدي.

⁴¹ الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع لشركات الصرافة بناءً على أنظمة المصرف المركزي هو 50 مليون درهم للكليات المسجلة كشركات ذات مسؤولية محدودة. أما بالنسبة لشركات الصرافة العاملة كمؤسسات فردية أو شركات، فيتراوح الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من مليوني درهم إلى 10 ملايين درهم، حسب نوع الترخيص.



WWW.CENTRALBANK.AE

 CentralBankUAE
 CentralBankUAE
 Central Bank of the UAE

 CentralBankoftheUAE
 Central Bank of the UAE

المصرف-المركزي.امارات
www.centralbank.ae

Central Bank of the UAE:

